

سلسلة المتون العلمية المختارة  
المتون المختارة في علم الفقه  
(١)

مَتْنٌ

# شَرَاةُ الْفَلَاحِ الْمَشْحُونِ

بِعَنَّاوِينِ تَبَصَّرَةَ ابْنِ فَرَحُونِ

نظم العلامة الشيخ  
محمد سالم بن محمد علي بن عبد الوود الشقيط

اعتنى به وأشرف على طباعته  
الفقيه إلى عفوره

عبد الله بن محمد نفيان الحكيمي

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين بالرياض

٢٣١٤ هـ (ح) محمد سالم بن محمد الشنقيطي

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الشنقيطي ، محمد سالم بن محمد

متن شرع الفلك المشحون بعناوين تبصرة ابن فرحون - الرياض

... ص ... سم

ردمك : ٢ - ٥٣٩ - ٤١ - ٩٩٦٠

١ - القضاء في الإسلام

أ - العنوان

٢٣ / ١٦٩٧

ديوي ٣٥٧,٥

رقم الإيداع : ٢٣ / ١٦٩٧

ردمك : ٢ - ٥٣٩ - ٤١ - ٩٩٦٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



## تقاير

بقلم تلميذ الناظر : مَهْمَا لَسْنَا الْمَاءِ الشَّقِيصِي

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد: فإن علم القضاء من أكبر العلوم الفقهية خطراً ، ومن أدقها نظراً ،  
وأدناها ثمراً ؛ لدخوله في حياة الناس اليومية ، ولهذا اعتنى به علماؤنا الأجلاء  
قديماً وحديثاً .

ومن أهم ما أُلّف في هذا العلم كتاب « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » للإمام إبراهيم  
ابن فَرْحُونَ المالكي رحمه الله، ولأهميّة الكتاب جعل أصلاً في هذا الباب  
لدئى الفقهاء من مختلف المذاهب حتى إن الطرّاهلسي الحنفي نقله في كتابه  
« مُعِينِ الْحُكَّامِ » وأضاف إليه بعض فروع الحنفية ، ولم يحذف منه إلا بعض  
الفروع المالكية .

وعندما تولّى شيخنا العلامة محمد سالم بن محمد علي بن عبدالودود  
الباركي الهاشمي رئاسة القضاء الشرعي بالجمهورية الإسلامية الموريتانية اعتنى  
بـ « تَبْصِرَةِ الْحُكَّامِ » عناية فائقة، فكان الكتاب خير مساعد له على  
تنظيم الفقه المالكي المتعلق بالأقضية والمعاملات وتقنيه في المساطر التي  
اعتمدت فيما بعد، بعد إجراء التعديلات ، وقد اقترح عليه أحد الملازمين له  
من العلماء نظم « كِتَابِ التَّبْصِرَةِ » كاملاً ، لكن ضيق الوقت حال دون  
ذلك فنظم الشيخ فهرس الكتاب مع بيان مقاصده نظماً محكماً سلساً  
محلّى بعبارات أدبية رفيعة ، وتلميحات علمية بديعة ، وقد بقي هذا  
النظم حبس الكُنَّاشِ زماناً رغم أهمّيته وحاجة القضاة والمحامين  
والدّارسين إليه ، حتى وجّه الشيخ بإخراجه فانتدب لذلك صاحب الفضيلة

الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد «سفيان» الحكيمى فاعتنى به وأشرف  
على طباعته ونشره فجزاه الله أحسن الجزاء .  
وها هو اليوم يخرج في حلته المناسبة لمصافحة طلاب العلم ومذاكرتهم .  
نسأل الله تعالى أن يطيل عمر الشيخ في طاعته ، وأن يحقق مراده وينفعنا  
بعلمه ، وأن يجزل له المثوبة ولكل من شارك في نشر هذا الكتاب التافع .  
وصلّى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان  
إلى يوم الدين .

\*\*\*\*\*

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي نَهَانَا  
 صَلَّى وَسَلَّمَ عَلَيَّ مِنْ أَمْرًا  
 وَاللَّهِ وَمَنْ بِنُورِهِ اهْتَدَيْتُ  
 هَذَا وَقَدْ أَشَارَ خَلٌّ نَاصِحٌ  
 بِعَقْدٍ مَاقَدْ نَثَرْتُهُ التَّبَصُّرَةَ  
 لَكِنَّ شَغْلَ الْبَالِ بِالْأَعْمَالِ  
 عَدَاً عَنِ امْتِثَالِ مَاقَدْ نَصَحَا  
 فَاخْتَرْتُ عَقْدَ فَهْرِسِ الْكِتَابِ  
 وَفِي انْتِظَارِ فُرْصَةٍ تُمْكِنُ  
 (تَبَصُّرَةُ الْحُكَّامِ) فِي أَقْسَامِ

أَنْ تَكْتُمَ الْعِلْمَ الَّذِي آتَانَا  
 أَنْ يُبْلَغَ الْغَائِبَ مَنْ قَدْ حَضَرَا  
 وَكُلَّ مَنْ بِهِدِيهِ قَدْ اقْتَدَيْتُ  
 لَهُ حِجَابًا فِي الصَّالِحَاتِ رَاجِعُ  
 عَوْنًا لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَسْتَذْكِرَةَ  
 وَعَدَمِ اسْتِقَامَةِ الْأَخْوَالِ  
 بِهِ وَحَسْبُ تَمَدُّدٍ أَنْ يَرُشِحَا  
 لَيْسَ هَلْ الْبَحْثُ عَلَى الطَّلَابِ  
 مِنْ عَقْدِهِ، قُلْتُ: (وَهَذَا الْمُمْكِنُ)  
 ثَلَاثَةٌ: جَاءَتْ إِلَى الْحُكَّامِ

(١) و (٥) و (٦) أراد التناظم بكلمة (عقد) في هذه المواضع: التظلم، وهو مصطلح معروف عند نقاد الشعر؛ لكنه مصطلح قليل التداول لذلك جرى التبيه عليه.

(٢) عداً عن امتثال: أي صرف وشغل؛ يقال: عداه عن الأمر صرفه وشغله؛ كـ (عداً) بالشديد يقال: عدت عن كذا؛ أي اصرف بصرك عنه.

راجع «تاج العروس» للزبيدي (١٩ / ٦٦٠ - علو).

(٣) التمسد: بالتحريك وإسكان الميم: الماء القليل.

راجع القاموس: باب الدال - فصل الماء، ص (٣٤٤).

(٤) هذا الكلام وغيره - مما اعتاد أن يقوله شيخنا في مقدمات منظوماته وكتبه - دليل على فرط تواضعه حفظه الله ونفع به الأمة، مع أنه من أوعية العلم؛ فليعتبر بهذا طلبة العلم جميعاً، ولا سيما الذين يُلَوِّا بكيل الملبح لأنفسهم والنساء على تصانيفهم - إلا من رحم الله - وهي في جملتها أنايش من كتب السابقين.

(٧) هذه الجملة من نظم ابن عاشر المسمى «المُرْشِدُ الْمُعِين» من البيت «١٦٩» أوردها الشيخ تلميحاً.

أُولَٰهَآ : مُقَدِّمَاتٌ تَبَيَّنِي  
وَالثَّانِ : شَتَّى الْبَيِّنَاتِ يَشْمَلُ  
ثَالِثُهَا : الْمَنَاهِجُ الْمَرْعِيَّةُ  
الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مِنَ الْكِتَابِ  
أُولَٰهَآ : ذِكْرُ حَقِيقَةِ الْقَضَا  
مَعْنَى الْقَضَا ، وَحُكْمِهِ ، وَحِكْمَتِهِ  
وَفِيهِ : ذِكْرُ مَالِهِ مِنْ فَضْلِ  
وَالسَّغْفِي فِي ذَاكَ الْمَقَامِ السَّامِي  
وَتَالِثُ الْأَبْوَابِ : فِيهِ عَرْضًا  
وَمَا يَكُونُ لِلْقَضَاةِ النَّظَرُ  
وَفِيهِ : حَبْرٌ يَرَاغُ الْكَاتِبِ<sup>(٥)</sup><sup>(٦)</sup>  
وَرَابِعُ الْأَبْوَابِ : مَا يَنْعَقِدُ  
وَحَامِسُ الْأَبْوَابِ : فِي بَيَانِ

عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ تُفِيدُ الْمُعْتَمِدِ<sup>(١)</sup>  
وَكُلُّ مَا بِهِ الْقَضَايَا تُفْصَلُ  
فِي الْحُكْمِ بِالسِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
مُنْحَصِرٌ فِي خَمْسَةِ أَبْوَابٍ  
وَهُوَ إِلَى ثَلَاثَةِ قَدِّ أَوْمَضًا<sup>(٢)</sup>  
وَتَانِي الْأَبْوَابِ<sup>(٤)</sup> : بَيَانُ رُبَّتِهِ  
وَمَا لَمَنْ قَامَ بِهِ بِالْعَدْلِ  
وَمَالُهُ اغْتَرَى مِنَ الْأَحْكَامِ  
مَا يُسْتَفَادُ بِوِلَايَةِ الْقَضَا  
فِيهِ ، وَمَا لِنَظَرٍ فِيهِ يُحْظَرُ  
مَا لِلْوِلَايَاتِ مِنَ الْمَرَاتِبِ  
بِهِ ، وَمَا مِنَ الشُّرُوطِ يُفْسِدُ  
مَا تَبَيَّنِي عَلَيْهِ مِنْ أَرْكَانِ

(١) و(٢) و(٤) ينقل فتحة الهمزة إلى اللام قبلها .

(٣) أومض : أشار .

راجع القاموس : باب الضاد - فصل الواو : ص ( ٨٤٧ ) .

(٥) حبر : بالثقل ، المبالغة في تحسين الشيء .

راجع المصباح المنير للقيومي : ص ( ٤٥ - حبر ) والقاموس : باب الراء - فصل الحاء : ص ( ٤٧٣ ) .

(٦) يراغ الكاتب : قلعه ، يقال : كتب الكاتب بالبراعة .

راجع تاج العروس ( ١١ / ٥٥٥ - يراغ ) .



فَأَوَّلُ الْأَرْكَانِ : شَخْصُ الْقَاضِي  
وَالْبَحْثُ فِيهِ ذُو قُطُوفٍ ذَانِيَةٌ  
الْأُولَى<sup>(١)</sup> : فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الْوِلَاةِ  
وَمَا يَرَى شَرْطُ كَمَالٍ لِأَنْزُرَ  
ثَانِي الْقُصُولِ : نَابِتٌ فِي غَرْسِهِ  
ثَالِثُهَا : فِي حَالِ سَامِي الْمُنْصَبِ  
رَابِعُهَا : خُصَّصَ لِلْكَلامِ  
خَامِسُهَا : فِي ذِكْرِ مَا هُوَ حَرِي  
سَادِسُهَا : فِي سِيرَةِ الْحُكَّامِ  
سَابِعُهَا : اسْتِخْلَافُ قَاضٍ مَاضٍ  
وِثَانِي الْأَرْكَانِ الَّذِي بِهِ الْقَضَا  
حُكْمُ الْمُقْلَدِ وَمَا يَحْكُمُ بِهِ  
وَذِكْرُ مَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَكَمِ  
وَنَقْضِهِ لِحُكْمِهِ لِخَلَلِ  
وَمَامِنِ الْأَحْكَامِ لَا يُسْتَفَدُ  
فِي عَزْلِهِ أَوْ مَوْتِهِ وَالْكَشْفِ

وَمَا يُؤْبَهُ مِنَ الْأَغْرَاضِ  
تَمَّتْ مِنَ الْقُصُولِ فِي ثَمَانِيَةٍ  
يَةً ، وَمَا يُوجِبُ أَنْ يَنْفَزِلَا  
لِفَقْدِهِ فِي عَزْلِهِ عَنِ التَّنْظَرِ  
بَيَانٌ مَا يُلْزِمُهُ فِي نَفْسِهِ  
فِي مَسْكَنِ وَمَجْلِسِ وَمَوْكِبِ  
فِي سِيرَةِ الْحُكَّامِ فِي الْأَحْكَامِ  
بِأَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأَ فِي التَّنْظَرِ  
مَعَ الْخُصُومِ زَمَنَ الْحِصَامِ  
ثَامِنُهَا : التَّحْكِيمُ عَنِ تَرَاضٍ  
وَفِيهِ : قَدْ جَاءَتْ بِحُوثٍ تُرْتَضَى  
مِنْ قَوْلٍ أَوْ رِوَايَةٍ فِي مَذْهَبِهِ<sup>(٢)</sup>  
فِيهِ ، كَخَلْفِ قَاطِعِ مُسَلِّمٍ  
أَوْ حُكْمِ غَيْرِهِ لِمُقْتَضِي جَلِي  
وَمَامِنِ الْأَفْعَالِ مِنْهُ يُنْبَدُ  
عَنِ الْقَضَاةِ بِسُؤَالِ يَشْفِي

(١) الأُلَى : هو الأول كما قال ابن مالك في « كتاب الإعلام بطلت الكلام » : ص ( ٢٠ ) :

..... وأما الأُلَى فإِنَّهُ الْأَوَّلُ فِي الْحِسَابِ

(٢) و (٣) بالنقل فهما كما تقدم .

وَذَكَرَ جَمْعَ الْفُقَهَاءِ لِلنُّظَرِ  
 ثُمَّ قِيَامَ مَنْ عَلَيْهِ حُكْمًا  
 وَقَالَتُ الْأَرْكَانَ : مَنْ يُحْكَمُ لَهُ  
 فِي مَنْعِ حُكْمِهِ لِمَنْ لَوْ شَهِدَا  
 وَالرَّابِعُ : الْمَقْضِيُّ فِيهِ ، يُذَكَّرُ  
 وَالْمُدَّعَى فِيهِ يُرَى بِمَوْضِعِ  
 خَامِسُ أَرْكَانِ الْقَضَاءِ : الْمَقْضِيُّ  
 أَنْوَاعٌ مَنْ يُقْضَى عَلَيْهِمُ وَالْقَضَاءُ  
 سَادِسُهَا : كَيْفِيَّةُ الْقَضَاءِ  
 وَالْبَحْثُ فِي أَوَّلِ ذِي الْأَقْسَامِ  
 فِي تِسْعَةِ مِنَ الْفُصُولِ : يَنْحَصِرُ  
 أَوَّلُهَا : تَقْرِيرُهُمْ عَلَى الْوَقَا  
 فَلَا يَسُوغُ تَقْدُّهُ أَوْلَا يُعَدُّ  
 ثَانِي الْفُصُولِ : مَا مِنْ التَّصَرُّفِ  
 فَلَا تَعْقِبَ وَمَا لَيْسَ يُرَى  
 ثَالِثُهَا : فَكُّ رِتَاجٍ مُرْتَجٍ<sup>(١)</sup>

فِي حُكْمٍ قَاضٍ كَمَا يُرَدُّ أَوْ يُقَرُّ  
 يَطْلُبُ فَسَخَ الْحُكْمِ عَنْهُ مُعْلَمًا  
 وَفِيهِ قَدْ جَاءَتْ بَحُوثٌ مُكْمَلَةٌ  
 لَهُ لَرُدَّتْ لِاتِّهَامِ عَهْدًا  
 فِيهِ الَّذِي فِيهِ الْقَضَاءُ تَنْظُرُ  
 غَيْرِ الَّذِي يَرْفَعُ فِيهِ الْمُدَّعَى  
 عَلَيْهِ ، فِيهِ جَاءَ بَحْثٌ مَرْضِي  
 عَلَى الَّذِي غَابَ لِذَاعِ اقْتِضَى  
 مُنْقَسِمٌ لِسَبْعَةِ أَنْحَاءِ  
 يُخَصِّرُ فِي تَصَرُّفِ الْحُكَّامِ  
 دَانَ جَنَى فَرُوعِهَا لِلْمُهْتَصِرِ  
 نَعِ ، وَهَلْ يُعَدُّ حُكْمًا يُتَّقَى  
 وَمَا مِنْ الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ وَرَدَّ  
 مِنْهُمْ يُرَى حُكْمًا بِلَا تَوَقُّفِ  
 حُكْمًا فَلَا مَانِعَ أَنْ يُفْسِرَا  
 مَا خْتِجَ لِلْحُكْمِ وَمَا لَمْ يَخْتِجِ

(١) و (٢) رجاج : بكسر الراء : الباب العظيم ، ويطلق على المعلق كذلك ، يقال : باب مرتج ، أي معلق -

وَذِكْرُ أَبْوَابِ مِنَ الْفِقْهِ ، الْقَضَا  
 رَابِعُهَا : فِي الْفَرْقِ بَيْنَ مَا يَرِدُ  
 مِمَّا اسْتَقَرَّتْ عَادَةُ الْحُقَاطِ  
 مَعَ بَيَانِ مَا يَفِيدُ الْمُعْتَبِي  
 خَامِسُهَا : يُزْهِرُ كَأَلْيَاقُوتِ<sup>(٢)</sup>  
 سَادِسُهَا : ذُو مَشْرَبٍ لَدِيدٍ  
 يُوضِحُ لِلْحَاكِمِ نَهْجَ سَيْرِهِ  
 سَابِعُهَا : فِي ذِكْرِ مَا ذَلَّ عَلَى  
 وَذِكْرِ أَلْهُ يَكُونُ خَبْرًا  
 أَوْلَى : فَإِنْ شَاءَ فَلَيْسَ يُوصَفُ  
 ثَامِنُهَا : فِي ذِكْرِ تَنْبِيهَاتِ

يَدْخُلُهَا أَصَالَةٌ أَوْ عَرْضًا  
 فِي الْحُكْمِ تَسْجِيلًا بِعَرَفٍ مُطْرَدٍ  
 بِذِكْرِهِ فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ<sup>(١)</sup>  
 مِنْ حُكْمِهَا ، وَمَا عَلَيْنَهَا يَتَّبِي  
 فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالثُبُوتِ  
 يَتَّبِعُ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالتَّنْفِيدِ  
 فِي حُكْمٍ نَفْسِهِ وَحُكْمٍ غَيْرِهِ  
 صُدُورِ حُكْمٍ قَوْلًا أَوْ فِعْلًا جَلًّا<sup>(٣)</sup>  
 إِنْ قَابِلًا لِلصِّدْقِ وَالْكَذِبِ جَرَى  
 إِلَّا بِصُحِّحِ أَوْ فَسَادِ يُؤْلَفُ  
 تَكُونُ فِي التَّسْجِيلِ تَوْجِيهَاتِ

= واستعمل هذا المعنى لكل أمر مستعمل .

راجع « أساس البلاغة » للزمخشري : ص ( ١٥٣ - راجع ) و « مختار الصحاح » لزين الدين الرازي : ص ( ٢٣٢ - رت ج ) .

(١) من هذه الألفاظ : « الحكم بالوجوب ، والحكم بالصحة » وغيرها .

راجع الكلام على هذه الألفاظ في « تبصرة الحكام » : ( ١ / ٩١ ) .

(٢) الباقوت : من الجواهر الثمينة ، وهو فارسي معرب ، وله أنواع كثيرة ، أجودها الأحمر الرُّمَّاسِي ، ويقال له : التُّبْرَمَانِي ، ويقال : إن له منافع طيبة كثيرة .

قال الحكماء : يجلب من « سركليب » وهي جزيرة عظيمة في بحر « قركند » بالعصى بلاد الهند .

راجع « معجم البلدان » لياقوت ( ٣ / ٢٤٣ ) و « تاج العروس » ( ٣ / ١٦٢ - بقى ) .

(٣) بالتثقل كما تقدم .

يَذْرِي بِهَا الْحَاكِمُ مَا يَمْتَنِعُ  
 وَمَا مِنْ الْأُمُورِ يَنْبَغِي لَه  
 تَأْسَعُهَا : فِي ذِكْرِ حُكْمِ عُلُقَا  
 بَلْ فِيهِ تُرْجَى حُجَّةُ الْغَيَْابِ  
 وَتَأْنِي الْأَقْسَامِ : بَيَانُ الْمُدَّعِي <sup>(٢)</sup>  
 وَهُوَ أَهْمُ هَذِهِ الْبُحُوثِ  
 وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ : فِي الدَّعَاوِي  
 الْأُولَى <sup>(٣)</sup> : فِي الدَّعْوَى الصَّحِيحَةِ وَمَا  
 وَالثَّانِي : فِي تَقْسِيمِهَا بِحَسَبِ  
 وَتَالِثُ الْفُصُولِ : فِيهِ قَدْ لَمَعُ  
 رَابِعُهَا : تَقْسِيمُ مَنْ قَدْ تَقَعَّ  
 مِنْ بَيِّنَاتِهِمْ ، وَخَامِسٌ : وَفِي  
 سَمَاعِهَا عَلَى فُصُولٍ يَلْزَمُ  
 وَسَادِسُ الْفُصُولِ : يَرْوِي الظَّامِي

تَسْجِلُهُ بِهِ وَمَا تَسْعُ  
 تَنْبِيهُهُ عَلَيْهِ فِي التَّنْجِيلَةِ <sup>(١)</sup>  
 بِصِدْقِ مُدَّعٍ وَمَا إِنْ أُطْلِقَا  
 إِنْ قَدِمُوا لِكَشْفِ الْآرْتِيَابِ  
 حَقًّا مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ يَدَّعِي  
 وَمِخْوَرُ الْمُبْرَمِ وَالْمَنْكُوثِ <sup>(٣)</sup>  
 وَهُوَ لِسِتَّةِ فُصُولٍ حَارِ  
 لَهَا مِنَ الشَّرُوطِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ  
 مُوجِبِهَا ، وَمَا لَهَا مِنْ رُتَبِ  
 تَقْسِيمِ مَنْ عَلَيْهِمُ الدَّعْوَى تَقَعَّ  
 لَهُمْ ، وَمَا يُسْمَعُ أَوْ لَا يُسْمَعُ  
 بِذِكْرِ مَا مِنْ الدَّعَاوِي وَقَفَا  
 إِثْبَاتِهَا كَيْ يَسْتَجِيبَ الْحَكْمُ  
 بِالْحَكْمِ بِالتَّوَكِيلِ فِي الْخِصَامِ

(١) التَّسْجِيلَةُ : مَرَّةٌ التَّسْجِيلِ ، وَاحِدَةُ التَّسْجِيلَاتِ .

(٢) بِالتَّقْلِيلِ كَمَا تَقْدِمُ .

(٣) الْمُبْرَمُ هُنَا : مَعْنَاهُ الْهَكْمُ ، وَالْمَنْكُوثُ عَكْسُهُ ، وَهُوَ الْمَنْقُوضُ .

رَاجِعِ مَخْتَارَ الصَّحَاحِ : ص ( ٥٠ - ب ر م ) وَ ( ٦٧٨ - ن ك ث ) .

(٤) بِمَعْنَى الْأَوَّلِ كَمَا تَقْدِمُ .

وَرَابِعُ الْأَقْسَامِ : فِي الْجَوَابِ  
 وَخَامِسُ الْأَقْسَامِ : يَهْدِي السَّارِي  
 وَفِي التَّلْوْمِ <sup>(٦)</sup> وَفِي التَّعْجِيزِ <sup>(٧)</sup>  
 فِي خَمْسَةِ مِنَ الْفُصُولِ تَاتِي  
 فِي كُلِّ عُنْوَانٍ مِنَ الْمَعَانِي  
 وَسَادِسُ الْأَقْسَامِ : فِي الْأَيْمَانِ  
 وَابْتِخَانِ فِي التَّغْلِيظِ لِلْأَقْسَامِ <sup>(٥)</sup>  
 وَسَابِعُ الْأَقْسَامِ : ذُو خُصُوصٍ

عَنِ الدَّعَاوِي ، وَهُوَ لُبُّ الْبَابِ  
 لِعَمَلِ الْقَضَاةِ فِي الْإِعْذَارِ <sup>(١)</sup>  
 وَعَقْلَةَ الْأَشْيَاءِ <sup>(٤)</sup> لِلتَّحْرِيزِ  
 أَحْكَامُهُ مَجْمُوعَةُ الشُّنَاتِ  
 فَضْلٌ سِوَى الْأَخِيرِ فِيهِ اثْنَانِ  
 صِفَاتِهَا وَالْوَقْتِ وَالْمَكَانِ  
 وَمَا بِهِ نَيْطٌ <sup>(٦)</sup> مِنَ الْأَحْكَامِ  
 بِالْيَسِّنَاتِ وَهُوَ ذُو فُصُوصٍ <sup>(٧)</sup>

(١) الإِعْذَارُ : إِزَالَةُ الْعُذْرِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ « قَدْ أَعْذَرَ مِنْ أُنْتَرِ » وَالْمُرَادُ بِالْإِعْذَارِ هُنَا : تَمْكِينُ الْقَاضِي مِنْ لُبِّ

عَلَيْهِ حَقِّ مِنَ الطَّمَنِ فِي الشُّهُودِ ، وَسْؤَالُهُ لَهُ : هَلْ بَقِيَ لَكَ حِجَّةٌ ، قَطْعًا لِعُذْرِهِ .

وَرَجَعَ « الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ » : ص ( ١٥١ - ع ذر ) وَ« بَصْرَةُ الْحُكَّامِ » ( ١٤٢/١ ) .

(٢) التَّلْوْمُ فِي اللُّغَةِ : الْإِنْظَارُ وَالتَّمَكُّتُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ فِي مَعْنَاهُ الْإِصْطِلَاحِي مِنَ الْإِعْذَارِ .

وَرَجَعَ « الْمَصْبَاحُ » ص ( ٢١٤ - لوم ) وَ« التَّبَصُّرَةُ » ( ١٤٦/١ ) .

(٣) التَّعْجِيزُ : مُصَدَّرٌ ( عَجَزٌ ) وَمَعْنَاهُ : أَنْ يَعْجِزَ الْقَاضِي الْحِصْمَ بَعْدَ أَنْ يَضْرِبَ لَهُ الْأَجَالَ ، وَتَنْقُضِي فِعْرَةَ التَّلْوْمِ ، فَيُنْفِذَ عَلَيْهِ الْقَضَاةَ ، وَيُسْجَلُ ذَلِكَ عَلَيْهِ .

وَرَجَعَ « الْمَصْبَاحُ » ص ( ١٤٩ - عجز ) وَ« التَّبَصُّرَةُ » ( ١٤٢/١ ) وَ ( ١٥٠/١ - ١٥٢ ) .

(٤) مُرَادُ التَّلَاظِمِ حِفْظُهُ اللهُ تَعَالَى بِقَوْلِهِ : « عَقْلَةَ الْأَشْيَاءِ » : أَنْ تُرْفَعُ يَدُ الْحِصْمِ ، لِإِنْ كَانَتْ دَارًا اعْطَلَتْ بِالْقَفْلِ ، أَوْ أَرْضًا مَنَعَ مِنْ حَرْثِهَا ... الخ .

وَرَجَعَ « التَّبَصُّرَةُ » ( ١٥٣/١ ) . وَأَمَّا « التَّحْرِيزُ » فَهُوَ مُصَدَّرٌ « حَرَزٌ » : أَيُّ بِالْعِ فِي حِفْظِ الشَّيْءِ كَمَا فِي

تَاجِ الْعُرُوسِ ( ٤٥/٨ - حرز ) وَمُرَادُهُ أَنْ عَقَلَ الْأَشْيَاءَ كَاللُّوْرِ وَنَحْوَهَا مَبَالِغَةً فِي صِبَاتِهَا .

(٥) الْأَقْسَامُ هُنَا : جَمْعُ قَسَمٍ ، وَهُوَ الْخَلْفُ .

(٦) مَا بِهِ نَيْطٌ : أَيُّ عُلُقٌ ، وَاسْمُ مَوْضِعِ التَّعْلِيقِ مَنَاطٌ .

وَرَجَعَ « الْمَصْبَاحُ » : ص ( ٢٤١ - نوط ) .

(٧) شَبَّهَ التَّلَاظِمَ حَسَنَ تَقْسِيمِ ابْنِ فَرْحَانَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ بِعَقْدِ مُؤَلِّفٍ مِنْ فِصُوصِ الْجَوَاهِرِ .

نظّمها الثالِثُ في مُقدِّمة  
الأُلّ : في تعريفِها وذكُر  
والثانِ : في أقسامِ ما يَستَبدُّ  
ثالثُها : التَّعريفُ بِالشَّهادةِ  
وذكُر ما تَجبُ فيه ، الرَّابِعُ  
والخامِسُ : الحُقُوقُ خَمسةٌ قَسَمَ  
وسادِسُ الفُصولِ : في صِفاتِ  
يَمنعُ مِنَ قَبُولِهِم ، وذكُر ما  
سَابعُها : فيما عَلَى الشُّهُودِ  
لَدَيِ السَّعَمَلِ أَوِ الأَداءِ  
وثامِنُ الفُصولِ : في إِحكامِ  
تاسِعُها : في ذِكْرِ ما الشَّاهِدُ قَدَ  
وعاشِرُ الفُصولِ في القِلادَةِ

(١) بمعنى الأوّل كما تكرر .

(٢) نازع : أي راجع إلى المراتب المذكورة .

(٣) القبريز : مصدر (تبرّز) ، أي فاق أصحابه فضلاً أو شجاعة ، ونحو ذلك .

راجع القاموس : ص (٦٤٦) - باب الزاي - فصل الباء .

والمراد بالقبريز هنا : العبادة في العدالة على الأقران .

راجع حاشية الموسوعي على الشرح الكبير (١٦٩/٤) .

عَشْرَةَ مِنَ الفُصولِ مُحَكِّمَةً  
مَوْضوعِها شَرْعاً بِصِدْقِ الخَبْرِ  
إِلَيْهِ عِلْمٌ مَنْ بِحَقِّ يَشْهَدُ  
وَحُكْمِها ، وَالْحِكْمَةَ المُفادَةَ  
إِلَى مَرَاتِبِ الشُّهُودِ نازِعٌ<sup>(١)</sup>  
كَذا مَرَاتِبِ الشَّهادَاتِ لَظْمٌ  
شُهُودِنا ، وَمَماِنَ الأَلاتِ  
يَشْتَرِطُ التَّبرِيزُ<sup>(٢)</sup> فِيهِ العُلَماءُ  
تَنبَهُ لهُ مِنَ القَبُولِ  
بُعْيَةِ دَفْعِ اللُّبْسِ وَالخَفاءِ  
ما يَنْبَغِي مِنْ ذاكِ لِلحُكْمِ  
يُحَدِّثُهُ ، بِهِ الشَّهادةِ تُرَدُّ  
فِي صِفةِ الأَداءِ لِلشَّهادةِ

وَثَانِي الْأَقْسَامِ مِنَ الْكِتَابِ <sup>(١)</sup>  
 أَوْلَاهَا : فِيهِ الْقَضَا بِأَرْبَعَةٍ  
 وَثَانِي الْأَبْوَابِ <sup>(٢)</sup> : جِلَاءُ الرَّيْنِ <sup>(٤)</sup>  
 وَثَالِثُ الْأَبْوَابِ : فِي الْقَضَاءِ  
 وَشَاهِدٌ مَعَ يَمِينِ الْمُدْعِي  
 رَابِعُهَا : الْقَضَا بِعَدَلٍ قَدْ جُلِبَ  
 عَنِ الْأَلْوَةِ <sup>(٧)</sup> رُدَّتْ وَبِالْيَمِينِ  
 وَبِالْيَمِينِ اتَّجَهَتْ فَانْقَلَبَتْ  
 لِصِحَّةِ الدَّعْوَى كَفَارِمِ زَعَمِ

يَضُمُّ سَبْعِينَ مِنَ الْأَبْوَابِ  
 مِنَ الْعُدُولِ كَالزَّنَا ، وَمَا مَعَهُ <sup>(٦)</sup>  
 فِي مَبْحَثِ الْقَضَاءِ بِالْعَدْلَيْنِ  
 بِرَجُلٍ وَأَمْرَأَتَيْنِ جَاءِ  
 أَوْ اثْنَتَيْنِ مَعَهَا فِي الْمَقْطَعِ <sup>(٥)</sup>  
 أَوْ اثْنَتَيْنِ مَعَ نُكُولٍ <sup>(١)</sup> مِنْ طَلِبِ  
 تَرْفَعُ دَعْوَى الْخَصِمِ <sup>(٨)</sup> الظَّنِّ <sup>(٩)</sup>  
 وَبِالنُّكُولِ عَنِ يَمِينِ وَجِبَتْ  
 عَلِمَ غَرِيمِهِ بِحَالَةِ الْعَدَمِ

(١) و (٣) بالثقل فيهما كما تقدم مراراً .

(٢) يعني بقوله : « وما معه » : فاحشة اللواط .

(٤) الرين : الطبعُ — بالتحريك — والذئس ، يقال : ران ذنبه على قلبه ريناً وريوناً ، غلب ، وكل ما غلبك رانك . والنفس : عجبته ، وغتت .

راجع « القاموس » : باب النون - فصل الرء : ص ( ١٥٥١ ) .

(٥) المقطع : هو مقطع الحق ؛ حيث تؤذئ الأيمان من غير المُخْتَلَرَاتِ .

(٦) التُّكُولُ : هو الامتاع عن اليمين ، يقال : نكل عن اليمين من باب « دخل » أي جبن .

راجع « مختار الصحاح » ص ( ٦٧٩ - ن ك ل ) و « المصباح » للفيومي : ص ( ٢٣٩ - نكل ) .

(٧) الألوة : اليمين .

راجع « القاموس » : باب الواو والياء - فصل الهمزة : ص ( ١٦٢٧ ) .

(٨) الخَصِمُ : بفتح الحاء وكسر الصاد ؛ كـ « فُوح » : المختص بالخصومة .

راجع « المفردات » : ص ( ٢٨٥ - خصم ) .

(٩) الظنن : التهم ، وبه قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو ، والكسائي ورويس .

راجع « التشر » ( ٣٩٨/٢ - ٣٩٩ ) .

فَأَجْهَتْ يَمِينُهُ فَانْكَلَا  
 وَخَامِسُ الْأَبْوَابِ : فِي الْقَضَاءِ  
 تَمَّ بَيِّنَةٌ مُدْعٍ فَلَا  
 تُعْزَى لِلِاسْتِثْرَاءِ وَالْقَضَاءِ  
 سَادِسُهَا : فِي حُكْمِ بَدْءِ الْمُدْعَى  
 مَعَ انْتِظَارِ الْمُدْعَى لَهُ كَذِي  
 يُؤْخَذُ حُكْمُ كُلِّ مَنْ قَدْ وُلِّي  
 سَابِقُهَا : الْحُكْمُ بِشَاهِدِ الصَّبِيِّ  
 ثَامِنُهَا : الْحُكْمُ بِبَيْتِ آيِدِ  
 وَتَاسِعٌ وَعَاشِرٌ : قَدْ جَمَعَا  
 فِي الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ لِلوَكِيلِ مَعَ  
 فِي الْحُكْمِ بِالشَّاهِدِ لِلْمُفْلِسِ جَزْ  
 وَالثَّانِ مَعَ عَشْرَةٍ : جَا فِي الْقَضَا  
 مِنْ وَاحِدٍ مِنْ عَدَدٍ فِي الصَّدَقَةِ  
 وَثَالِثُ الْأَبْوَابِ بَعْدَ الْعَشْرَةِ

فَالْحُكْمُ أَنْ يَخْلِفَ مُنْكَرُ الْمَلَأِ  
 بِالْيَمِينِ مَعَ يَمِينِ الْإِسْتِثْرَاءِ  
 يُفْضَى لَهُ دُونَ يَمِينِ تُجْتَلَى  
 بِهَا يَكُونُ الْحُكْمُ ذَا مَضَاءِ  
 عَلَيْهِ بِالْيَمِينِ كَيْ يَنْتَفِعَا  
 صِبَاً وَغَيْبَةً ، وَفِي ذَا الْمَأْخَذِ  
 عَلَيْهِ مِنْ ذِي سَفْهِ أَوْ خَبَلِ  
 وَنَحْوِهِ مَعَ يَمِينِ كَالْأَبِ  
 مِنْ شَاهِدِ الْعَبْدِ وَخَلْفِ السَّيِّدِ  
 حُكْمَ الْوَكِيلِ وَالْمُؤَكَّلِ مَعَا  
 يَمِينِ مَنْ وَكَّلَ وَالْعَكْسِ يَقَعُ  
 مَعَ يَمِينِ الْفَرَمَا أَحَادِي عَشْرُ  
 بِشَاهِدٍ مَعَ يَمِينِ تُفْتَضَى  
 وَالْحُسْبُ فِي رِوَايَةٍ مُوثَّقَةٌ  
 فِي الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ الْمُعْتَبَرَةِ

(١) متصل — « يقع » آخر البيت

(٢) الحُسْبُ : بضم الحاء : الوقف ، وفي الأثر « حُسْبُ الْأَصْلِ » أي اجعله حُسْباً ووقفاً بحيث تكون عين المال بالية

خالدة ، لا يتطرق إليها طريق من طرق التصرفات التي تنقل الملك كالبيع والهبة والإقرار ، ونحو ذلك .

راجع « المعنى في الإنشاء عن غريب المذهب والأسماء » لابن باطيش ( ٤٤٧/١ ) .



بِحَلْفِ الْمَطْلُوبِ حَقَّهُ الْحَكْمَ  
 بِرَجُلٍ عَلَى انْفِرَادِهِ مَضَى  
 فِي الْحُكْمِ بَانْتِزِينَ بِانْفِرَادِ  
 حُكْمٍ بِحَلْفٍ وَشَهَادَةٍ مَرَّةً<sup>(١)</sup>  
 حُكْمٍ بِهَا دُونَ يَمِينٍ لِقَضَى  
 بِشَاهِدٍ وَامْرَأَةٍ مَعَ الْقَسَمِ  
 بِالْحُكْمِ بِالْيَمِينِ مِمَّنِ ادَّعَى  
 طَبَقًا لِمَا قَدْ جَاءَ فِي ادِّعَائِهِ  
 بِحَلْفٍ مُدَّعٍ إِذَا الْخَصْمُ امْتَنَعَ  
 كَمَنْ عَنِ الْيَمِينِ أَصْلًا نَكَلًا  
 بِحَلْفٍ مَنْ قَامَ بِالادِّعَاءِ  
 عَنْ أَنْ يُجِيبَهُ بِمَا لَدَيْهِ

تَقُومُ لِلطَّالِبِ بَعْدَ مَا حَسَمَ  
 فِي رَابِعِ الْأَبْوَابِ بَعْدَهَا : الْقَضَا  
 وَقَدْ أَتَى تَالِيَهُ بِاطِّرَادِ  
 فِي سَادِسِ الْأَبْوَابِ بَعْدَ الْعِشْرَةِ  
 فِي سَابِعٍ مِنْ بَعْدِهَا قَدْ عَرَضْنَا  
 فِي ثَامِنٍ مِنْ بَعْدِهَا : حُكْمُ الْحَكْمِ  
 وَتَاسِعٍ مِنْ بَعْدِهَا : قَدْ صَدَعْنَا  
 إِنْ نَكَلَ الْمَطْلُوبُ عَنْ إِيْلَائِهِ<sup>(٢)</sup>  
 مُتَمِّمِ الْعِشْرِينَ : فِي الْحُكْمِ يَقَعُ  
 مِنْهُ بِمَقْطَعِ الْحُقُوقِ جَعْلًا<sup>(٣)</sup>  
 وَالْحَادِ وَالْعِشْرُونَ : فِي الْقَضَا  
 مَعَ لُكُولِ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ

(١) مَرَّةً : بحذف الهمزة وفتح الزاء ، لغة معروفة في « امرأة » وفي المثل « ألح من المرّة ، لي عين المرّة » والشاهد فيه لفظ « المرّة » الناصي ، أما اللفظ الأول فمعناه ترك الاكتحال حتى تبيض بواطن الأجفان وهو مستطبق في المرأة كما جاء في المثل المذكور .

راجع « مختار الصحاح » : ص ( ٦٢٠ - مرا ) و « أساس البلاغة » : ص ( ٤٢٧ - م ٥ ) .

(٢) إِيْلَاةُ : من آلى إيلاء مثل « آتى إيلاء » : إذا حلف ، ومنه « الإيلاء » بالمد ، يقال : تآلى والتلى ومنه « الأليّة » بوزن فعلة ، أي اليمين ، وجمعها « أليها » ويقال : « الألوّة » وقد تقدم بيانه ص ( ٩ ) والإيلاء ، والحلف والقسم بمعنى .

راجع « الصحاح » للجوهري ( ٢٢٧١/٦ - أ ) و « الدرر النقي » لابن المراد ( ٦٨٧/٣ ) .

(٣) تقدم تفسيره ص ( ٩ ) .

وَالثَّانِ وَالْعِشْرُونَ : فِي الْحُكْمِ بِنِي  
لِمَجْلِسِ الْحُكْمِ وَمَا فِيهِ تَجِبُ  
وَذِكْرُ مَا لَا تَجِبُ الْإِجَابَةَ  
وَالثَّلَاثُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ  
يُقَسِّمُ مَا تَدَاْعِيَا إِنْ أَقْسَمَا  
وَرَابِعُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ  
بِهَا وَحُكْمُ الْجَمْعِ وَالتَّرْجِيحِ  
وَخَامِسُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ  
قَرَأْتِ الْأَخْوَالَ وَالْعَوَائِدُ  
وَسَادِسُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ  
وَسَابِعُ الْعِشْرِينَ : بِالْإِمْقَانِ  
وَتَامِنُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ تَمَّ  
وَتَاسِعُ الْعِشْرِينَ : فِي الْقَضَاءِ  
أَمَّا الَّذِي بِهِ الثَّلَاثُونَ تَمَّ  
حَادِي الثَّلَاثِينَ يُبَيِّرُ الْمَعْرِفَةَ

عَلَى التَّكْوِيلِ عَنْ حُضُورِ مَنْ عُبِيَ  
إِجَابَةَ الدَّاعِي عَلَى مَنْ قَدْ طُلِبَ  
فِيهِ عَلَى الْمَطْلُوبِ فِيمَا نَابَهُ  
بِقَسَمٍ مِنْ طَرَفَيْنِ جَاءَ  
أَوْ يَفْسَخُ الْعَقْدَ الَّذِي قَدْ أَهْرَمَا  
بِالْيَدِ وَالتَّرْجِيحِ فِي الْأَكْفَاءِ  
لِلْيَمِينَاتِ بِنِيَّةِ التَّضَمُّحِ  
لِمُدَّعٍ قَوْتَهُ فِي الْإِدْلَاءِ  
وغيرها مِنْ كُلِّ مَا يُسَانِدُ  
بِاللُّوثِ<sup>(١)</sup> وَالْأَيْمَانِ فِي الدَّمَاءِ  
قَدْ خُصَّ بِالْقَضَاءِ بِاللِّغَامِ  
بِالْإِثْمَامِ وَبِأَيْمَانِ التُّهْمِ  
بِشَرَطِ تَصَدِيقِ فِي الْإِدْعَاءِ  
فَالْحُكْمُ لِلْجَمْعِ بِقَوْلِ بَعْضِهِمْ  
بِالْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ الْمُخْتَلَفَةِ

(١) فسّر الإمام ابن فرحون « اللوث » في « الثبيرة » ( ٢٧٠/١ ) بقوله : « اللوث - بناء مغلط - والمراد به الوجوه التي يقع بها التلويث والسطيح في الدماء ، وهي كثيرة ، ومع كثرتها لا يوصل لها إلى التمكن من الدماء لعظم خطرها ورفيع قدرها ، إلا أن فيها ماله قوة لأجل ما احتف به من القران الحاملة على صدق مدّعه » .

فِي الثَّانِ وَالثَّلَاثِ وَالرَّابِعِ مِنْ  
 شَهَادَةِ السَّمَاعِ كَانَتْ زَادَةٌ  
 أَوْ الشَّهَادَةُ عَلَى خَطِّ مَقْرُرٍ  
 وَخَامِسُ الْأَبْوَابِ : فِي الْحِسَابِ  
 خُصَّصَ لِلْقَضَاءِ بِالْبِنَاءِ  
 فِي سَادِسٍ مَعَهَا : اعْتِمَادُ الْحَكْمِ  
 وَسَابِعٌ مَعَ الثَّلَاثِينَ : جَمْعُ  
 قَضَاءٍ قَاضِينَآ بِالْإِعْتِدَادِ  
 وَبِالشَّهَادَاتِ الَّتِي يَبْغُضُهَا  
 فِي ثَامِنٍ مَعَهَا : اسْتِنَادُ الْوَالِي  
 فِي تَاسِعٍ بَعْدَ الثَّلَاثِينَ : يَرُدُّ  
 لِلْحَزْرِ وَالْتَقْرِيْبِ وَالْتَخْمِينِ <sup>(١)</sup>

بَعْدَ الثَّلَاثِينَ : الْقَضَاءُ مِنْ فِطْنٍ  
 أَوْ الشَّهَادَةُ عَلَى الشَّهَادَةِ  
 أَوْ شَاهِدٍ قَدْ غَابَ أَوْ لَمْ يَدْكُرْ  
 بَعْدَ الثَّلَاثِينَ مِنَ الْأَبْوَابِ  
 عَلَى الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِرْعَاءِ <sup>(٢)</sup>  
 عَلَى الشَّهَادَةِ عَلَى التَّوَسُّمِ  
 مِمَّا بِهِ فَضْلُ الْخُصُومَاتِ يَقَعُ  
 بِمَّا دُعِيَ شَهَادَةَ الْأُبْدَادِ <sup>(٣)</sup>  
 يَتِمُّ بَعْضٌ عِنْدَ جَسِّ نَبْضِهَا  
 إِلَى الشَّهَادَةِ بِالْإِسْتِغْفَالِ  
 حُكْمُ الْقَضَاءِ بِشُهُودٍ تَسْتَبْدُ  
 وَتَظْهَرُ الدَّلِيلَ لِلتَّبْيِينِ

(١) هو الإِشهاد المكتم الذي تلجئ إليه الضرورة أو الحاجة ؛ كمن أكره على الطلاق فاشهد قبل أن يطلق بينة واسترعاها أنه إن تكلم بالطلاق فإنه لا ينويه ، وإنما يتخلص بذلك من الإكراه .  
راجع « التبصرة » : ( ٣ / ٢ ) .

(٢) الأبداد : واحدهم ( بُدٌّ ) على وزن ( مُدٌّ ) وهم الذين يشهدون متفرقين ، ومنه : بُدِّدْتُ الشيءَ إذا فَرَّقْتَهُ .  
راجع « غريب ألفاظ المدونه » للنجي : ص ( ٨٥ ) و« تبصرة الحكام » ( ٧ / ٢ ) .  
(٣) الحَزْرُ : التقدير والمحرص .

راجع « مختار الصحاح » : ص ( ١٣٣ - ح ز ر ) .

(٤) التَّخْمِينُ : قريب في معناه من الحَزْرِ ، يقال : قل فيه بالتَّخْمِينِ ، أي بالوهم والتقدير ، وعُخْمَنَ كذا إذا حَزَرَهُ .

مُتَمُّ أَرْبَعِينَ : حُكْمُ الْقَادَةِ  
 وَالْحَادِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ : جَاءَ فِي  
 وَالثَّانِ بَعْدَ الْأَرْبَعِينَ : فِي اثْنَا  
 لَا تَوْجِبُ الْحَقُّ وَلَكِنْ تَوْجِبُ  
 وَالثَّلَاثُ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِينَ  
 لِلْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ الْمَجْهُولَةِ  
 وَرَابِعٌ مِنْ بَعْدِهَا : فِي الْفَصْلِ  
 وَخَامِسٌ مِنْ بَعْدِ : فِي بِنَاءِ  
 إِذَا يُقَاسُ طَوْلُهَا وَعَرْضُهَا  
 فِي سَادِسٍ مَعَهَا : بِنَاءِ الْبَانِي  
 وَسَابِعٌ مِنْ بَعْدِ : فِي انْتِهَاضِ  
 وَثَامِنٌ مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِينَ : جَاءَ <sup>(٤)</sup>  
 مِنْ كَتَبَهُ إِلَى أَمِينِهِ وَمِنْ  
 فِي تَاسِعٍ مِنْ بَعْدِ : حُكْمُ قَاضٍ  
 مُتَمُّ خَمْسِينَ : افْتِحَامُ هَوْلِهِ  
 وَفِيهِ أَيْضاً اخْتِلَافُ الْقَاضِي

بِغَالِبِ الظَّنِّ بِهِ الشَّهَادَةِ <sup>(١)</sup>  
 حُكْمٌ عَلَى شَهَادَةِ مَنْ نَافٍ  
 حُكْمٌ عَلَى شَهَادَةِ فِي الْإِعْتِنَا  
 حُكْمًا كَتَرْتِيفٍ وَخَلْفٍ يُطَلَّبُ  
 مِنْ هَذِهِ الْأَبْوَابِ جَاءَ مُبَيَّنًا <sup>(٢)</sup>  
 أَوْ الَّتِي بِتَقْصِيرِهَا مَذْخُولَةٌ  
 عِنْدَ الضَّرُورَةِ بِغَيْرِ الْعَدْلِ  
 حُكْمٌ عَلَى شَهَادَةِ فَيُجَاءُ  
 يُرَدُّ بَعْضُهَا وَيُتْمَضَى بَعْضُهَا  
 حُكْمًا عَلَى شَهَادَةِ الصَّبِيَّانِ  
 قَضَاءِ قَاضٍ بِكِتَابِ قَاضٍ  
 فِي حُكْمِ قَاضٍ قَدْ أَقَامَ الْحُجْجَا  
 كَتَبَ أَمِينَهُ إِلَيْهِ يَطْمَئِنُّ  
 بِمَا بِهِ شَافَهُ قَاضٍ رَاضٍ  
 بِحُكْمِ قَاضٍ وَتُقَوِّدُ قَوْلَهُ  
 مَعَ الشُّهُودِ بَعْدَ حُكْمِ مَاضٍ

(١) أي حكم القادة في القضاء بالشهادة بطلية الظن .

(٢) و (٣) و (٤) : بحذف الهمز ، وهي لغة ثابتة عن بعض العرب .

وَفِيهِ إِنْكَارُ اعْتِرَافِ اسْتِنْدِ  
 وَالْحَادِ وَالْخَمْسُونَ : فِي الْخُصُومَةِ  
 لِعُذْرٍ أَوْ لِعَسِيرِهِ فِي حَقِّ  
 وَالثَّانِ وَالْخَمْسُونَ : فِي الْقَضَاءِ  
 وَالثَّالِثُ مِنْ بَعْدُ : فِي إِقْرَارِ  
 وَرَابِعٌ مِنْ بَعْدِهَا : لِلْفَاهِمِ  
 فِي خَامِسٍ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ : الْقَضَا  
 حِينَ يَكُونُ بِالصَّوَابِ أَشْبَهَا  
 وَسَادِسٌ مِنْ بَعْدُ : فِي حُدُودِ  
 وَسَابِعُ الْأَبْوَابِ بَعْدَهَا : الْقَضَا  
 وَثَامِنٌ مِنْ بَعْدُ ، يَأْمُسْتُكْشِفَةُ  
 وَفِيهِ فَضْلٌ فِي اخْتِلَافِهِمْ حَرِي  
 وَتَاسِعٌ مِنْ بَعْدِ خَمْسِينَ : رَسَا  
 وَمُكْمَلُ السَّتِينِ : أَبَدَى الْحُكْمَا  
 وَالْحَادِ وَالسَّتُونَ : فِي تَلْقَى  
 وَالثَّانِ وَالسَّتُونَ فِي اسْتِجْلَاءِ

إِلَيْهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْخَصْمِ الْأَلَدِّ  
 تُفْصَلُ بِالشَّهَادَةِ الْمَكْتُومَةِ  
 خَالِقِنَا أَوْ فِي حُقُوقِ الْخَلْقِ  
 بِالصُّلْحِ بَيْنَ النَّاسِ عَنْ رِضَاءِ  
 حُكْمِ عَلَى الْخُصُومِ بِالْإِقْرَارِ  
 فِيهِ الْقَضَاءُ بِاجْتِهَادِ الْحَاكِمِ  
 بِمَا مِنْ أَقْوَالِ الْخُصُومِ يُرْتَضَى  
 مِنْ بَابِ الْإِسْتِحْسَانِ عِنْدَ الثُّبُهَاتِ  
 قَضَانًا بِمُوجِبِ الْجُحُودِ  
 بِالْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فِيهِ أَوْمَضًا  
 فِيهِ الْقَضَا بِقَوْلِ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ  
 بِالِاعْتِبَارِ عِنْدَ أَهْلِ النَّظَرِ  
 فِيهِ قَضَاؤُنَا بِوَحْيِ آخِرَسَا  
 يُنَى عَلَى شَهَادَةِ مَنْ أَعْمَى  
 شَهَادَةِ الرَّهْنِ بِقَدْرِ الْحَقِّ  
 شَهَادَةِ الرَّهْنِ بِالِاسْتِيفَاءِ

(١) و (٢) بالنقل فيهما كما تقدم .

(٣) تقدم تفسير كلمة ( أَوْمَضٌ ) في التعليق على البيت رقم ( ١٥ ) .

ضَاعَ وَمَا سَلَّمْتُهُ لِلرَّاهِنِ  
تَسْلِيمَهَا لَهُ وَمَا إِنْ دَفَعَا  
فِي الْحُكْمِ بِالْحَدِّ لِرِيحِ الْمُسْكِرِ  
حُكْمٍ عَلَى إِبْتَاتِ حَمَلٍ لِلزَّوْنَا  
بِاللُّوْثِ<sup>(١)</sup> فِي الْأَمْوَالِ لِالِدَّمَاءِ  
لِلْحُكْمِ مَنِيًّا عَلَى الْحِيَاةِ  
فُضُولِ ذَا الْبَابِ أَتَى فِقْهَهُ وَفِي  
بِشَاهِدِ الْعِفَاصِ<sup>(٢)</sup> وَالْوِكَاءِ<sup>(٣)</sup>

أَوِ الْوَيْقَةِ لِقَوْلِ الدَّائِنِ  
أَوْضَاعَتِ الْوَيْقَةِ الَّتِي ادَّعَى  
وَتَالِثٍ مِنْ بَعْدُ : لِلْمُدْكِرِ  
فِي رَابِعٍ مِنْ بَعْدِ سِتِّينَ : الْبِنَا  
وَخَامِسٍ مِنْ بَعْدُ : فِي الْقَضَاءِ  
وَسَادِسٍ مَعَهَا : فِي الْإِسْتِحَاةِ  
تَشْهَدُ لِلْحَائِزِ بِالْمَلِكِ وَفِي  
وَسَابِعٍ مِنْ بَعْدُ : فِي الْقَضَاءِ

(١) تقدم تفسير « اللوث » في الصليق على البيت رقم « ١٤٧ » .

(٢) و (٣) : « العفاص » و « الوكاء » وردا في حديث « زيد بن خالد الجهني » رضي الله عنه وفيه : « اعرف عفاصها وروكاءها ، ثم عرفها سنة ... » الحديث .

وقد أخرجه مالك في « الموطأ » في كتاب الأفضية : باب القضاء في اللقطة ( ٧٥٧/٢ ) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن يزيد بن مولى النبت عن زيد بن خالد رضي الله عنه قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن « اللقطة » فقال : « اعرف عفاصها ... » الحديث .

ومن طريق مالك : أخرجه البخاري : في كتاب المساقاة : باب شرب التماس وسقي الثواب من الأثمار ( ٤/٥ ) — فتح ( برقم ٢٣٧٢ ) في كتاب اللقطة : باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها ( ٨٤/٥ ) برقم ( ٢٤٢٩ ) ومسلم في كتاب اللقطة ( ٣/١٣٤٦ — ١٣٤٨ ) برقم ( ٧٢٢ ) وأبو داود في « سننه » في كتاب اللقطة : باب التصريف باللقطة ( ٣٣٢/٢ ) برقم ( ١٧٠٥ ) وابن حبان في « صحيحه » : كما في الإحسان ( ٢٥٠/١١ ) برقم ( ٤٨٨٩ ) .

وأخرجه البخاري في كتاب العلم : باب الغضب في الموعدة والتعليم إذا رأى ما يكره ( ٢٢٥/١ ) — فتح برقم ( ٩١ ) وفي كتاب اللقطة : باب ضالة الإبل ( ٨٠/٥ ) برقم ( ٢٤٢٧ ) وفي باب ضالة الغنم برقم ( ٢٤٢٨ ) وفي باب إذا جاء صاحب اللقطة بعد سنة برقم ( ٢٤٣٦ ) وفي باب من عرف اللقطة ولم يرفعها للسلطان برقم ( ٢٤٣٨ ) وفي كتاب الأدب : باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله تعالى برقم ( ٦١١٢ ) ومسلم برقم ( ١٧٢٢ ) وأبو داود في « سننه » برقم ( ١٧٠٤ ) والترمذي في « جامعهم » برقم ( ١٣٧٢ ) وعبد الرزاق في « مصنفه » برقم ( ١٨٦٠٢ ) والحُمَيْدِي في « مستدركه » برقم ( ٨٣٥ ) =

وَتَامِنٌ مِنْ بَعْدُ : فِي الْقَضَاءِ  
فِي مِثْلِ الْإِسْتِحْقَاقِ لِلْخِلَافَةِ  
وَمُكْمَلُ السَّبْعِينَ : لِلْمَعَانِي  
وَبِالْأَمَارَاتِ بِحَقِّ تَنْبِي  
مَعَ دَلِيلِ ذَلِكَ مِنْ كِتَابِ  
وَالسَّلَفِ السَّائِرِ فِي رِكَابِهِمْ

بُقْرَعَةٌ فِي حَالِ الْإِسْتِوَاءِ  
وَرَتْلُوهُ : فِيهِ الْقَضَاءُ بِالْقَافَةِ  
فِيهِ انْجَلَى الْقَضَاءُ بِالْقَرَائِنِ  
وَبِالْفِرَاسَةِ بِنُورِ الْقَلْبِ  
وَسُنَّةِ وَعَمَلِ الْأَصْحَابِ  
وَكُلُّ تَالٍ مُؤْتَسٍ بِدَا بِهِمْ<sup>(١)</sup>

\* \* \*

وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ : فِي السِّيَاسَةِ  
وَهِيَ نَوْعَانِ : فَمِنْهَا ظَالِمَةٌ  
وَذَاتُ عَدْلٍ تُخْرِجُ الْحُقُوقَا  
وَيَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى مَا

يُؤَسِّسُ الْحُكْمَ عَلَيْهَا السَّاسَةَ  
يُنْحِي عَلَيْهَا شَرْعَنَا بِاللَّائِمَةِ  
وَتَدْفَعُ الْفَسَادَ وَالْفُسُوقَا  
فَصَدَهُ مِنْ شَرَعِ الْأَحْكَامَا

وابن جبان في « صححه » : كما في الإحسان ( ٤٨٩٠ ) و ( ٤٨٩٣ ) و ( ٤٨٩٥ ) وغيرهم من طرق عن  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن به نحوه . وفي الباب عن عياض بن حمار ، وسويد بن غفلة — رضي الله عنهما  
— و « العفاص » : هو الوعاء الذي تكون فيه النفقة من جلد أو خرقة أو غير ذلك ، من العفاص ، وهو التقي  
والعطف ، وبه سُمِّيَ الجلد الذي يجعل على رأس القارورة « عفاصاً » وكذلك غلالها .

راجع « النهاية في غريب الحديث والأثر » لابن الأثير « ٢٦٣/٣ — عفاص » .

أما « الوكاء » : فهو الحيط الذي تشد به الصرة والكيس وغيرهما .

راجع المصدر السابق ( ٢٢٢/٥ — وكا ) .

(١) تال : متبع لهم ، يقال تلوت الرجل أي تبعته .

راجع « مختار الصحاح » ص ( ٧٨ و ٧٩ — ت ل ا ) .

(٢) بدأ بهم : بالتخفيف بالإبدال كقوله : هذا ذاب القوم أي شاتم وعملهم .

راجع « أساس البلاغة » ص ( ١٢٥ — داب ) .

فَهٰذِهِ يَجِبُ اَنْ نَصِيْرًا  
فِي الْحَقِّ نَسْتَخْرِجُهُ مِنْ ظَالِمٍ  
وَهِيَ بَابٌ تَهْمُ الْاَفْهَامُ  
اِهْمَالُهُ يُعْطَلُ الْخُدُوْدَا  
وَفِيهِ تَشْجِيْعٌ ذَوِي الْفَسَادِ  
وَفَتْحُهُ فِي وَجْهِ كُلِّ طَارِقٍ  
تُوْتِي بِهِ الْمَظَالِمِ الشُّبُهَةِ  
فَيَسْفِكُ اللَّئِمَّ بِلَا تَوَقُّ  
وَالْحَقُّ اَنْ يُسَلِّكَ فِي صِرَاطٍ  
وَقَدْ اَتَى ذَا الْقِسْمِ فِي فُصُوْلِ  
اَوَّلُهَا : كَشَفُ حِجَابِ الْبَسِيْعِ  
وَذٰلِكَ اَنْ رَبَّنَا قَدْ شَرَعَا  
مِنْهَا جَلِيٌّ مُذْرَكٌ وَمِنْهَا  
قَدْ جَلَبَتْ مَصَالِحَ الْعِبَادِ  
فَضْلًا وَبِرًا مِنْهُ وَامْتِنَانًا  
وَهٰذِهِ الْاَحْكَامُ عِنْدَ السُّبْرِ  
اَوَّلُهَا : لِكَسْرِ نَفْسٍ قَدْ شَرَعِ

لَهَا وَاَنْ نَجْعَلَهَا نَصِيْرًا  
اِذَا وَاِلَيْنَا نَظَرَ الْمَظَالِمِ  
فِيهِ ، وَفِيهِ تَزْلِقُ الْاَقْدَامُ  
وَيُهْدِرُ الْحَقُوْقَ وَالْعُقُوْدَا  
وَفِيهِ عَوْنٌ لِذَوِي الْعِنَادِ  
يَدْعُو لِلانْزِلَاقِ فِي الْمَرَاقِ  
وَيَجْلِبُ الْوَهْنَ عَلٰى الشَّرِيْعَةِ  
وَيَتَهَبُ الْمَالُ بِغَيْرِ حَقِّ  
خَالَ مِنْ الشُّفْرِيطِ وَالْاِفْرَاطِ  
تَنَسَّبُ كَالْاَنْهَارِ فِي الْحُقُوْلِ  
دَلِيْلِهِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ  
اَحْكَامُهُ لِحُكْمٍ لَنْ تُدْفَعَا  
مَا لَمْ نَكُنْ نُوذِرُكَ مِنْهُ الْكُنْهَا  
وَدَرَأَتْ عَنْهُمْ يَدَ الْفَسَادِ  
لَيْسَ لَنَا حَقٌّ عَلٰى مَوْلَانَا  
خَمْسَةَ اَقْسَامٍ بِصِدْقِ الْخُبْرِ  
مِثْلَ عِبَادَةِ تَهَذُّبِ الْوَرَعِ



وَالنَّانِ : مَا شَرِعَ لِلْبَقَاءِ  
 مِنَ الطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَالسُّكْنِ  
 وَتَالِثُ الْأَقْسَامِ : مَا قَدْ شَرِعًا  
 كَاتِبِيعَ وَالْإِيجَارِ عَنِ تَرَاضٍ  
 فَالْمَرْءُ يَفْتَقِرُ لِامْتِلَاكِ  
 كَذَاكَ يَخْتِاجُ إِلَى اسْتِخْدَامِ  
 وَالرَّابِعُ : الْمَشْرُوعُ لِلسَّبَاقِ  
 مِثْلُ الْمُوَاَسَاةِ وَفَكِّ الرُّقْبَةِ  
 وَالخَامِسُ : الْمَشْرُوعُ لِلسِّيَاسَةِ  
 وَفِيهِ سِتَّةٌ مِنَ الْأَصْنَافِ  
 أَوْلَاهَا : مَا الِهْدَفُ الْمَقْصُودُ  
 مِثْلَ الْقِصَاصِ فِيهِ فِي الْكِتَابِ  
 وَمِثْلُهُ قِتَالُ كُلِّ مَارِجٍ<sup>(٢)</sup>  
 وَمَعْنَاهُ فِي الْقِتَالِ لِلْكَفَّارِ  
 وَمَخْوُ رَسْمِ الشَّرِكِ حَتَّى يُعْبَدَا

كَالِإِذْنِ فِي الْمُبَاحِ لِلهِنَاءِ  
 وَالْوَطْءِ ، وَالجَارِي عَلَى ذَاكَ السَّنَنِ  
 لِلدَّفْعِ ضَرَّرَ لَمْ يَكُنْ مُنْدَفِعًا  
 وَكَالْمُسَاقَاةِ وَكَالْقِرَاضِ  
 مَا لَيْسَ عِنْدَهُ لِلِاسْتِهْلَاكِ  
 سِوَاهُ فِي الْمَصَالِحِ الْجِسَامِ  
 إِلَى مَدَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ  
 وَالصَّدَقَاتِ وَالْوُقُوفِ وَالهِبَةِ  
 وَالزُّجْرِ ، وَهُوَ مَخْوَرُ الدِّرَاسَةِ  
 وَكُلُّ صِنْفٍ مِنْهُ شَافٍ كَافٍ  
 مِنْ شَرَعِهِ أَنْ يُحْفَظَ الْوُجُودُ  
 لَكُمْ حَيَوَةٌ يَتَأُولِي الْأَلْبَابِ<sup>(١)</sup>  
 مِنَ الْمُحَارِبِينَ وَالخَوَارِجِ  
 رَفَعُ مَنَارِ الْحَقِّ لِلنُّظَارِ<sup>(٣)</sup>  
 خَالِقِنَا سُبْحَانَهُ مُوَحَّدَا

(١) الآية (١٧٩) من سورة البقرة .

(٢) مارج : لك أن تجعله من مارج بمعنى خلط، مراداً به مفسد، والمطارعة مارج بالكسر بمعنى فسد وللق واخلط

ولك أن تجعله استعارة من مارج النار وهو الذي لا دخان فيه ، فهو أصل إبليس الذي هو أصل الفساد .

(٣) النُّظَار : جمع ناظر بمعناه اللغوي .

وَالثَّانِ : مَشْرُوعٌ لِحِفْظِ النَّسَبِ  
 وَالثَّلَاثُ : الصَّائِنُ لِلْأَغْرَاضِ  
 كَحَدِّ قَذْفٍ وَالَّذِي بِهِ اِحْتَدَى  
 وَالرَّابِعُ : الْمَشْرُوعُ لِلصِّيَانَةِ  
 كَالْحَدِّ لِلسَّارِقِ وَالْمَحَارِبِ  
 وَالخَامِسُ : الْمَشْرُوعُ صَوْتًا لِلحِجَا  
 وَالتَّهْيُ عَنْهَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ  
 وَالسَّادِسُ : الْمَشْرُوعُ لِلتَّغْزِيرِ  
 مِثْلُ جَزَاءِ الصَّيْدِ كَمَا يَذُوقَا  
 وَمِثْلُهُ كَفَّارَةُ الْمُظَاهِرِ  
 مِنْ رَدْعِهِ عَنِ ذَاكَ بِالْإِعْرَامِ  
 وَأَدَبُ التَّاشِيرِ إِذْ تَسْتَكْفُ  
 وَغَيْرُ ذَا مِمَّا بِهِ الْقُرْآنُ  
 أَمَا دَلِيلُهُ مِنَ الْأَثَارِ

كَالْجَلْدِ لِلبِكْرِ وَرَجْمِ الشَّيْبِ  
 إِذْ صَوْنُهَا مِنْ أَكْبَرِ الْأَغْرَاضِ  
 مِنْ مِثْلِ تَغْزِيرِ لَسَبٍ وَأَذَى  
 لِلْمَالِ مِنْ غَوَائِلِ الْحَيَانَةِ  
 وَمِثْلُهُ تَغْزِيرُنَا لِلْعَاصِبِ  
 كَحَدِّ خَمْرِ وَهُوَ فِي السُّنَّةِ جَا  
 فَقَدْ وَفَى الْأَصْلَانِ بِالْبَيَانِ  
 وَالزُّجْرِ مُطْلَقًا عَنِ التَّقْدِيرِ  
 وَيَا لِمَا اجْتَرَحَهُ فُسُوقًا  
 مِنْ أَهْلِهِ زُورًا لِمَعْنَى ظَاهِرِ  
 بِالْعِتْقِ وَالصَّيَامِ وَالْإِطْعَامِ  
 وَقِصَّةِ الرَّهْطِ الَّذِينَ خُلِفُوا  
 أَتَى وَفِيهِ اتَّضَحَ الْبُرْهَانُ  
 فَمِثْلُ حَبْسِ صَاحِبِي غِفَارِ<sup>(١)</sup>

(١) غير حبس صاحبي غفار : أورده ابن فرحون في « تَبْصِرَةُ الْحُكَّامِ » ( ١١٧/٢ ) وعزاه إلى ابن حبيب كما في « مختصر الواضحة »<sup>(٢)</sup> عن مطرف قال : حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن أبي مالك الغفاري : أن رجلين من غفار ، وذكر قصتهما . والخير - والله أعلم - مرسل ، يدل لذلك أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ترجم لأبي مالك الغفاري في القسم الرابع من الإصابة (١٨٨/٧) ت (١١١٤) فقال : « تابعي معروف اسمه غزوان » .

(٢) الذي لابن حبيب هو الواضحة نفسها . وابن فرحون ينقل منها بواسطة مختصر لها .

وَمِثْلُ تَعْدِيْبِ أَخِي التَّضْيِرِ أَي  
 وَضَرْبِ حَنْدَرَةَ<sup>(١)</sup> لِلتَّحْقِيقِ  
 كِنَاةٍ لِيَجْعِدَهُ مَسْكَ حُيٍّ<sup>(٢)</sup>  
 جَارِيَةَ الْأُمِّ ابْنَةَ الصَّدِيقِ<sup>(٣)</sup>  
 إِلَيَّ كَثِيرٌ يَغْسُرُ الْإِحْصَاءُ  
 لَهُ ، وَحَسْبُ الْحَاذِقِ الْإِيْمَاءُ

\* \* \*

أَمَّا الَّذِي يُرْوَى مِنَ السِّيَاسَةِ  
 كَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْأَمَنَّا  
 عَنِ الْأَيْمَةِ أُولَى الرِّيَاسَةِ  
 وَالْأَمْرَاءِ وَالْقُضَاةِ الْفُطَنَّا  
 وَنَحْنُ فِي الْإِجْمَالِ لَا التَّفْصِيلِ  
 فَجَلْبُهُ يَدْعُو إِلَيَّ التَّطْوِيلِ

\* \* \*

ثَانِي الْقُصُولِ جَاءَ فِي أَحْكَامِ  
 ذَا الْأَبَابِ : هَلْ يَسُوغُ لِلْحُكَّامِ

(١) الْمَسْكَ : وعاء من جلد يوضع فيه سائر المتاع .

راجع النهاية في غريب الحديث والأثر ( ٣٣١/٤ - مسك ) .

(٢) عمير جعد اليهود لمسك حُيٍّ بن أعطب ، أخرجه ابن حبان بعنانه في صحيحه : كما في الإحسان ( ٦٠٧/١١ - ٦٠٩ ) برقم ( ٥١٩٩ ) والبيهقي في السنن الكبرى ( ١٣٧/٩ ) وفي دلائل النبوة ( ٢٢٩/٤ - ٢٣١ ) من طريق عبد الواحد بن غياث .

وأخرجه أبو داود في سننه : في كتاب الحجاج والإمارة والقيء : باب ماجاء في حكم أرض عمير ( ٤٠٨/٣ - ٤٠٩ ) رقم ( ٣٠٠٦ ) من طريق أبي الزرقاء مختصراً كلاماً عن حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر فيما يحسب عن لسافع عن ابن عمر ، وعلقه البخاري في صحيحه ( ٣٢٧/٥ - فتح ) وأورده الخافظ بعنانه في الفتح ( ٤٧٩/٧ ) وعزاه إلى البيهقي وقال : رجال إسناده ثقات وصححه غير واحد من المعاصرين .

(٣) و(٤) حيدرة : لقب اشتهر به علي رضي الله عنه ، وعمير ضربه لجارية أم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما لتخبر بحقيقة ما أُلِّفَتْ به أم المؤمنين رضي الله عنها لم ألق عليه فيما راجعته من دواوين السنة وأورده ابن هشام في السيرة ( ٣٠١/٢ ) وذكره ابن فرحون في « القصرة » ( ١١٨/٢ ) نقلاً عن ابن هشام وورد في صحيح البخاري في كتاب التفسير معلقاً ( ٤٨٨/٨ - فتح ) من حديث هشام بن عروة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها برقم ( ٤٧٥٧ ) ما يبدل على أصله لهذا الخبر ، حيث جاء في سياق حديث هشام « فالتبهرها بعض أصحابه فقال : اصدقني رسول الله صلى الله عليه وسلم ... » .  
 راجع الفتح ( ٤٦٩/٨ ) .

أَنْ يَتَعَاظُوا ذَاكَ قَصْدَ صَدِّ  
وَهَلْ لَهُمْ أَنْ يَكْشِفُوا عَمَّا بَطَنَ  
بِإِلَاقَةِ تَقْيِيدِ بِإِقْرَارٍ وَلَا  
وَهَلْ لَهُمْ تَهْدِيدُ خَصْمِ حَالِهِ  
أَوْ ضَرْبُهُ بِالْفِعْلِ أَوْ سُؤَالُهُ  
أَمْ لَيْسَ ذَاكَ سَائِعًا لِلْحَاكِمِ  
فِي ذَاكَ تَفْصِيلٍ لَدَى الْمَاوَرِدِيِّ  
وَالْحَقُّ مَا قَدْ قَالَ فِي الْقَضِيَّةِ  
أَنَّ الْعُمُومَ وَالْخُصُوصَ فِي الْوَلَا  
تَرْجِعُ لِلْأَلْفَاظِ وَالْأَحْوَالِ  
وَمَا لَهَا فِي الشَّرْعِ حَدٌّ فَلَقَدْ  
فِي إِمْرَةِ الْحَرْبِ وَفِي سِوَاهِ  
وَمَا الْقَرَاهِيُّ لَهُ فِي السَّرْدِ  
مِنْ أَنَّهُ لِنَظَرِ الْمَظَالِمِ  
تِسْعَةٌ أَنْظَارٍ مِنَ السِّيَاسَةِ  
وَسَاقَهُ مَسَاقَ الْإِعْتِرَافِ

أَهْلِ الْأَذَى وَالشَّرِّ وَالسُّعْدِيِّ  
مِنَ الْجَرَائِمِ وَيَقْضُوا بِالْفِطَنِ  
بَيِّنَةَ تَقْوَمُ فِي وَجْهِ الْمَلَأِ  
يُظْهِرُ مِنْ عِنُونِهَا إِبْطَالَهُ  
حَتَّى يَبْتَ سِرَّهُ اسْتِفْصَالُهُ  
لَكِنْ لِوَالِي تَنْظُرِ الْمَظَالِمِ  
أَتَى الْقَرَاهِيُّ بِهِ فِي سَرْدِ  
مُحَمَّدِ ابْنِ قَيْمِ الْجَوْزِيَّةِ  
يَةِ وَمَاتِفِيدُ مَنْ بِهَا اعْتَلَى  
وَالْعُرْفِ فِي الْأَقْطَارِ وَالْأَجْيَالِ  
يَدْخُلُ أَمْرٌ فِي زَمَانٍ وَبَلَدٍ  
ذَيْنِكَ فِي وَلَايَةِ الْقَضَاءِ  
قَدَّرَ مِنْ مَادِيَّةِ الْمَاوَرِدِيِّ<sup>(١)</sup>  
عَشْرَةَ وَنَظَرَ الْجَرَائِمِ  
خُصَايِبَهَا ، ضَاقَتْ بِهَا الْكُرَاسَةُ  
مُخَالَفٌ لِمَذْهَبِ الْقَرَاهِيِّ

(١) مَادِيَّة ، الْمَادِي : الدَّرْعُ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ ، كَالْمَادِيِّ أَوْ السَّلَاحِ كُلِّهِ .

وَلِي الْبَيْتِ تَلْمِيحٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : « وَفَدَّرَ فِي السَّرْدِ ... » الْآيَةُ ( ١١ ) مِنْ سُورَةِ سَبَأَ ، أَوْ التَّجَاسُ مِنْهُ .

لَمَّا تَرَاهُ فِي نُصُوصِ سَالِكِي  
 مِنْ سَعَةِ الْأَلْفِ لَدَى الْحُكَّامِ  
 قَالَ الْقَرَّافِيُّ<sup>(١)</sup> أَعْلَمَ أَنَّ التَّوَسُّعَةَ  
 عَلَى الْقَضَاةِ غَيْرُ بَدْعٍ إِذْ لَهُ  
 كَمَا لَهُ بِالِاغْتِبَارِ كَشْهَدُ  
 أَوْلَاهَا : أَنَّ الزَّمَانَ كَثُرَا  
 فَحَالَ أَهْلِهِ خِلَافُ حَالِ  
 وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ تَخْتَلِفَا  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يَخْرُجَ عَنْ عِرَاضِ  
 لِأَنَّ هَلِ هَذِهِ الْقَوَائِمِينَ إِذَا  
 فَكَانَ فِي ذَلِكَ ضِرَارٌ وَخَرَجَ  
 وَالثَّانِ : مَا عَلِمَ مِنْ إِعْمَالِ  
 لَمْ يَثْبُتِ اعْتِبَارُهَا شَرْعاً وَلَمْ  
 قَالَ بِهَا مَالِكُ الْإِمَامُ

مَذْهَبِ نَجْمِ الْعُلَمَاءِ مَالِكِ  
 وَعَدَمِ التَّخْجِيرِ فِي الْأَحْكَامِ<sup>(١)</sup>  
 فِي الْأَخْذِ بِالسِّيَاسَةِ الْمُتَّسِعَةِ  
 يَشْهَدُ مَا سَقْنَا قَرِيباً نَقْلَهُ  
 مِنْ الْقَوَاعِدِ وَجُودِ تَفْهَمُ  
 فِيهِ الْفَسَادُ ظَاهِراً وَانْتِشَراً  
 أَسْلَافِهِمْ فِي الْأَغْصِرِ الْخَوَالِي  
 أَحْكَامُهُ عَمَّا قَدِيمَا الْفَا  
 خَطُوطِ شَرْعِنَا قَضَاءِ الْقَاضِي  
 مَا تَرَكْتَ عَمَّ الْفَسَادُ وَالْأَذَى  
 وَذَلِكَ عَنِ مَقَاصِدِ الشَّرْعِ خَرَجَ  
 مَضْلِحَةً تُوصَفُ بِالْإِرْسَالِ  
 يَظْهَرُ عَلَى إِلْفَانِهَا أَيْضاً عَلَّمَ  
 وَسَاعَدْتُهُ جِلَّةُ أَعْلَامِ

(١) إذ قال ابن فرحون في « التبصرة »: ( ١٢٢/٢ ) بعد سرد الوجوه المشرة التي يخص بها والي نظر المظالم عن القاضي: « هذا تلخيص ما ذكره الماوردي ، ونصوص المذهب تقتضي أن للقاضي تعاطي أكثر هذه الأمور » ثم ساق نصوص المذهب . ولهذا يعين أن اختصاص والي نظر المظالم بهذه الوجوه عن القضاة ليس موافقاً للمذهب المالكي ، فكان على القرابي بيان ذلك .  
 (٢) بالنقل كما تقدم مراراً .

وَأَكْثَلَهَا سُنَنَ لِلْخُلَفَاءِ  
 وَعَهْدِهِ إِلَى أَبِي حَفْصِ عُمَرَ  
 وَعَمَلِ السُّكَّةِ وَالذَّبَّوَانِ  
 وَمِثْلِ مَا أَحْدِثَ مِنْ أَدَانٍ  
 وَمِثْلِهِ تَوْسِيعَةَ الْمَسْجِدِ إِذْ  
 وَهَنَتْهُ الْأَوْقَافُ فِي رِحَابِهِ  
 وَجَمَعَهُمْ عَلَى إِمَامٍ وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>  
 وَذَا كَثِيرٍ مِنْهُمْ لِلْمَضْلَعَةِ  
 وَتَالِثُ الْوُجُوهِ : مَا لَشَاهِدَةٍ  
 مِنَ الْمُبَايَعَاتِ فِي الْمَجَالِ  
 خَفِيَ فِي الرَّوَايَةِ الْمُعْتَادَةِ  
 فَاعْتَبَرَ الْمَقَاصِدَ الشَّخْصِيَّةَ  
 كَمِثْلِ مَا اسْتَنْتَى مِنَ الْقِيُودِ  
 مِثْلِ عَرَايَا الْبَائِسِ الْمِنْهَاضِ  
 وَاسْتَدَّ فِي شَهَادَةِ الزُّكَا فَلَمْ  
 يُعْمَسْ فِي عَيْنِ الدَّوَاةِ وَحَكَمَ

مِثْلَ كِتَابَةِ الْعَبْقِ الْمِصْحَفَا  
 وَتَرَكَ هَذَا الْحُكْمَ شُورَى لِي لَفْرَ  
 وَعَمَلِ السُّجُونِ لِلْأَمَانِ  
 لِجَمْعِيَّةٍ بِالْأَمْرِ مِنْ عُثْمَانَ  
 هَاقَ ، وَذَلِكَ الرَّأْيُ مِنْهُ مَا بَدَأَ  
 لِذَلِكَ بِالْقَبُولِ مِنْ صِحَابِهِ  
 مُحَرِّقًا سِوَاهُ فِي الْمَشَاهِدِ  
 مِنْ غَيْرِ حُجَّةٍ لَهُ مُسْتَوْضِحَةٍ  
 فِي شَرْعِنَا مِمَّا الْعِيَانُ شَاهِدَةٌ  
 مِنْ أَجْلِ الْإِخْتِلَافِ فِي الْأَحْوَالِ  
 وَاسْتَدَّ فِي شَرَايِطِ الشَّهَادَةِ  
 فَاسْتَعْرَطَ الْعَدَدَ وَالْحُرِّيَّةَ  
 عِدَّةَ أَنْوَاعٍ مِنَ الْعُقُودِ  
 وَكَأَلْمُسَافَاةِ وَكَأَلْقِرَاصِ  
 يَقْبَلُ سِوَى أَرْبَعَةٍ عَلَى قَلَمٍ  
 بِأَنْتَيْنِ فِي الْقِصَاصِ ، وَالْقَتْلُ أَطَمَّ

(١) قوله « إِمَامٍ وَاحِدٍ » : يقصد به المصنف الإمام الذي أجمعت الأمة عليه في عهد عثمان رضي الله عنه .

وَلَكِنَّ الْمَقْصُودَ سِتْرًا فَاخْتِثًا<sup>(١)</sup>  
 وَمَكَّنَ الزَّوْجَ مِنَ اللَّعَانِ  
 وَلَمْ يَحُدَّهُ عَلَى مَا اقْتَرَفَهُ  
 لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ فِي الْأَسَابِ  
 فَيَنْتَهِي لِكُلِّ ذِي سُلْطَانٍ  
 فَصَبِحَ الْمَصْلَحَةُ الْمُنْتَظَرَةُ  
 لِأَنَّهَا قَدْ شَهِدَ الشَّرْعُ لَهَا  
 فَهِيَ لِأَجْلِ هَالِكِ الْمَزِيَّةِ  
 رَابِعُهَا : أَنْ لِكُلِّ حُكْمٍ  
 دَلِيلًا اخْتَصَرَ بِهِ أَوْ أَمْلَأَ  
 قَالَ وَكَانَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ عَلَى  
 فِي أَهْلِ قَطْرِ الْعُدُولِ فَلْيَقِمِ  
 بِشَهَادَتِهِمْ مَعَ السِّتْرَامِ  
 كَيْ لَا تُضَيِّعَ فِيهِمُ الْمَصَالِحُ  
 إِذْ لَمْ تُكَلِّفْ نَفْسَ آلٍ وَسُعْيَهَا<sup>(٢)</sup>

مِنْ أَنْ تُحِبَّ أَنْ تُشِيخَ الْفَحْشَا  
 مِنْ غَيْرِ شَاهِدٍ سِوَى الْإِيمَانِ  
 إِذْ خَالَهُ عِخْلَافٌ خَالَ الْقَلْفَةَ  
 لِلْمُؤْنِ عَنِ أَسْبَابِ الْإِرْتِيَابِ  
 رَغْبِي اخْتِلافِ الْحَالِ وَالزَّمَانِ  
 مِنْ ذِي الْقَوَائِنِ إِذَا مُعْتَبَرَةٌ  
 لِأَمْرٍ أَلْفَاها وَلَا أَرْسَلَهَا  
 تَلَحُّقِي بِالْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ  
 فِي ذِي الْقَوَائِنِ لِأَهْلِ الْفَهْمِ  
 تَقْيِئُهُ بِهِ قِيَاسًا أَجَلِّي  
 أَلَا إِذَا مَالَمُ تَجِدُ بَيْنَ الْمَلَا  
 أَقْلَهُمْ فُجُورًا قَاطِبِي الْفَهْمِ  
 ذَلِكَ فِي الْوَلَاةِ وَالْحُكْمِ  
 وَلَا أَرَى مُخَالَفًا يُصَارِحُ  
 فَاسْمَعِ نَوَادِرَ الْفِتَاوَى وَارْعَهَا

(١) الألف الأصل مخلوقة للبناء، والمجبة الف الإطلاق والأحسن أن لا تكذب إلا حبطاً.

هذا نص تعليق شيخنا لذلك أحضت الألف مفصولة كما في الأصل الخطي المطبوع لهذه الأجزاء الثلاثة :

ص (١٥) .

(٢) ينقل كسرة الميم إلى الطوين قبلها .

وَمَنْ يُجِزْ نَصَبَ الشُّهُودِ فَسَقَةٌ <sup>(١)</sup>  
 أَجَازَ فِي السِّيَاسَةِ التُّوسَعَا  
 قَالَ : وَلَا تَشْكُ أَنْ أُوَالِيَ  
 وَالشَّاهِدَ الْعَدْلَ الرُّضِيَّ فِينَا  
 لَوْ أَدْرَكُوا أَهْلَ الْعُصُورِ الْأَوَّلِ  
 لِأَنَّ خَيْرَةَ الزَّمَانِ الْحَالِي  
 فَلَوْ وَأَلُوا الْأَحْكَامَ وَالْحُقُوقَا  
 حُسْنٌ مَا كَانَ قَبِيحًا وَالسَّعْ  
 وَاخْتَلَفَ الْأَحْكَامُ بِاخْتِلَافِ  
 خَامِسَهَا : مَا قَدْ كَرَى مِنْ عَاضِدِ  
 فَالْتَّرُغُ قَدْ وَسَّعَ لِلْمَرَاضِعِ  
 كَمِثْلِ مَا وَسَّعَ إِبَانَ الْمَطَرِ

فِي بَلَدٍ كَانَ الْقَسَادُ طَبَقَةً <sup>(٢)</sup>  
 فِي زَمَنِ قَدْ عَمَّ فِيهِ الْأَرْبَعَا <sup>(٣)</sup>  
 فِي عَضْرِنَا وَالْقَاضِي الْمِثَالِي  
 وَالْكَاتِبَ الْمُوثِقَ الْأَمِينَا  
 مَا اخْتِيرَ مِنْهُمْ وَاحِدًا وَلَا وُلِيَّ <sup>(٤)</sup>  
 هُمْ أَرَادُوا الزَّمَانَ الْخَالِي  
 كَانَتْ وَلَا يَأْتُهُمْ فُسُوقَا  
 مَا كَانَ ضَيْقًا وَحَلَّ مَا امْتَنَعَ  
 زَمَانِي الْأَسْلَافِ وَالْأَخْلَافِ  
 لِذَلِكَ مِنْ شَرْعِيَةِ الْقَوَاعِدِ  
 فِي قُوبِ إِرْضَاعِ الصَّغِيرِ الرَّاضِعِ  
 فِي طِينِهِ مَعَ مَابِهِ مِنَ الْقَدْرِ

(١) جمع فاسق وهو فاسي . قال في الخلاصة لي « باب جمع العكسور » ص ( ٦٦ ) :

فِي لُغَوِيٍّ زَامٍ لَوْ اطَّرَادَ لُقْنَةُ

وهي عبارة البصرة

(٢) أي عم الفساد ذلك البلد وغطاه وجملته ، ومنه يقال : مطر طبق الأرض ، وجراد طبق البلاد ، أي غطاهَا وَجَلَّلَهَا بِكَرْتِهِ ، ومطر وجراد مُطْبِقٌ : أي علم .

راجع « أسس البلاغة » ص ( ٢٧٥ - ط ب ق ) .

(٣) الأربيع : جمع ربع ، وهي النار .

راجع « مخار الصحاح » : ص ( ٢٢٩ - ر ب ع ) .

(٤) لأولي : أي لن يلي ولاية .



وَبَوَّلِ مُهْرَ الْفَارِسِ الْمِقْدَامِ  
 وَفِي الشُّرُوطِ حَسَبَ الْإِمْكَانِ  
 مَا ضَاقَ شَيْءٌ مَرَّةً إِلَّا أَسْعَ  
 عَصْرُ الْفَسَادِ السَّعِ الْمَجَالُ<sup>(١)</sup>  
 مِنْ وَاسِعٍ لِيَضِيقَ لِوَاسِعٍ  
 حَتَّى تُسَدَّ بِالْتَدْرِجِ الْهُوَى  
 تَوَسَّعَ اللَّهُ بِهَا عَلَى الْبَشَرِ  
 وَقَلْبَةَ التَّسَاءِ وَالرَّجَالِ  
 وَالسَّعِ الْحَالِ عَلَى السَّرِيَّةِ  
 وَقَلَّ التَّكْلِيفُ قَمْعاً لِلجَشَعِ  
 وَالْهَارَتِ الْقَوَى وَقَلَّ الْجِلْدُ  
 وَضُوعِفَتْ إِذْ خَفَّتِ الْأَعْمَالُ  
 بِحَسَبِ الْأَخْوَالِ ذُو اخْتِلَافِ  
 قَدْ سَنَّهَا الْعَالِمُ بِالطَّبَائِعِ  
 يَنْهَجُ نَهْجَ شَرْعِنَا الْمَسْنُونِ  
 مَا دَامَ وَفَقَّ شَرْعِنَا مِقْيَاسَةَ

وَرَضَحَ بِأَسُورٍ وَقَرَحَ دَامِ  
 وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ فِي الْأَرْكَانِ  
 قَالَ ابْنُ إِدْرِيسٍ وَبِالْحَقِّ صَدَغُ  
 كَذَا إِذَا ضَاقَ عَلَيْنَا الْحَالُ  
 سَادِسُهَا : تَدْرِجُ الشَّرَائِعِ  
 حَسَبَ حَالِ النَّاسِ ضَعْفًا وَقَوَى  
 قَدْ حَلَّتِ الْأَخْتُ وَأَشْتَاءُ أُخْرُ  
 فِي عَهْدِ آدَمَ لِيُضَعِفَ الْحَالِ  
 حَتَّى إِذَا كَثُرَتِ الدَّرِيَّةُ  
 حَرُمَ مَا حَلَّ وَضَاقَ مَا أَسْعَ  
 وَآخِرَ الزَّمَانِ خَارَ الْجَسَدُ  
 فَوُضِعَ الْأَصَارُ وَالْأَغْلَالُ  
 فَبَانَ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْإِنْصَافِ  
 وَأَنَّ ذَاكَ سُنَّةُ الشَّرَائِعِ  
 وَأَنَّهُ لَا يَبْدَعُ فِي قَانُونِ  
 وَلَوْ تَحَلَّى بِحُلَى السِّيَاسَةِ

(١) هو ظرف ، لكل وقت قابل النصب على الظرفية مهما كان أو مختصاً كما هو صريح عبارتي الكافية والجملة .

وَتَالِثُ الْفُصُولِ : فِي غُنْوَانِ  
كَمْ هَنَمٌ مِنْ مَسْأَلَةٍ ؟ كَمْ فِيهِ  
وَالْمُدْعَى بِذَا عَلَيْهِ يَنْقَسِمُ  
بِالْخَيْرِ وَالسِّرِّ فَذَا لِأَخْلَفَا  
وَمِنْ يَمِينِ فِي حُقُوقِ الْحَقِّ  
قَوْلَانِ ، وَالصَّحِيحُ لِأَيْمِينَا  
وَالْأَخْلَفُ فِي عِقَابِ مَنْ قَدْ قَرَفَهُ  
وَالْحَقُّ أَنْ يُعَاقَبَ الَّذِي قَصَدَ  
وَقَسَمَ إِلَهُمَ بِالْفُجُورِ  
فَذَاكَ يُسْتَفْصَى بِقَدْرِ مَا عَرِفُ  
بِالْحَسَنِ وَالتَّهْدِيدِ وَالتَّضْرِبِ وَلَا  
حَتَّى يَقُومَ شَاهِدًا عَدْلٍ فَذَا  
مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الْأَرْبَعَةُ  
وَمَنْ رَأَى الشَّرْعَ عَلَى خِلَافٍ  
غَلِطَ لَيْمًا عَنْهُ قَدْ أَشَاعَا  
وَجَرًّا الْوَلَاةَ فِي اتِّقَادِهِمْ

دَعَاوِي الْإِتْهَامِ وَالْعُدْوَانِ  
ذَكَرَ مِنْ فَرْعٍ وَمِنْ تَنْبِيهِ ؟  
إِلَى ثَلَاثَةٍ : فَقَسَمَ مُتْسِمُ  
فِي آتِهِ مِنَ الْعِقَابِ مُغْفَى  
جَلٌّ ، وَفِيهَا فِي حُقُوقِ الْخَلْقِ  
صَوْنًا لِأَغْرَاضِ الْمُرْتَبِنَا  
بِغَيْرِ مَا يُوجِبُ حَدَّ الْقَدْفَةِ  
أَذَى ، وَيُغْفَى طَالِبُ الْحَقِّ فَقَدْ<sup>(١)</sup>  
كَالْقَتْلِ وَالزُّرَا وَتَقْبِ الدُّورِ  
عَنْهُ وَيُكْشَفُ عَسَى أَنْ يَعْتَرِفَ  
يُتْرَكَ إِنْ آلَى طَلِيقًا مُهْمَلًا  
مَعَ اشْتِهَارِ بِالْفَسَادِ وَالْأَذَى  
وَعَظِيمُهُمْ مِنْ سُنَنِ مُتَّبِعَةٍ  
ذَالِكَ ، وَهُوَ مُنْتَهَى الْإِلْصَافِ  
وَعَخَالَفَ التُّصُوصِ وَالْإِجْمَاعَا  
لِشَرْعِنَا بِفَاسِدِ اغْتِقَادِهِمْ

(١) أي إذا كان المدعى به حقاً لله تعالى فهو - أي المدعى عليه - مغفون من الخلف ، أي لا يملك .

(٢) لغة في « لفظ » فتكون قد مغل لظ بمرلة حسب ، تقول مالك عندي إلا هذا لقد .

راجع « اللسان » ( ٣/٤٤٧ - لقد ) .

تَوَهُّمُوا السِّيَاسَةَ الشَّرْعِيَّةَ  
فَابْتَدِعُوا سِيَاسَةَ شَنِيعَةَ  
وَنَالَتْ الْأَقْسَامِ : مَنْ لَمْ يَشْتَهَرْ  
فَذَا إِذَا قِيمَ عَلَيْهِ بِالشُّهُمِ  
وَلَا يُطِيلُ حَبْسَهُ بِقَدْرِ مَا  
وَمَاعَلَى قَارِفِهِ مِنْ أَدَبٍ  
وَرَابِعُ الْفُصُولِ : فِي فُرُوعٍ  
بِكُلِّ دَعْوَى رُفِعَتْ لِصَدِّ  
مِنْ ذَلِكَ أَنْ الْغَاصِبَ الَّذِي طَمَسَ  
إِنْ عَيْنَ الشُّهُودِ مِثْلَ الدَّارِ  
وَقِفَ ذَلِكَ كُلُّهُ لِلطَّالِبِ  
وَقِيلَ : أَبْرَزَ حَدًّا مَا ابْتَرَزْنَا  
فَإِنَّ أَبِي الْيَمِينِ إِلَى الطَّالِبِ  
وَإِنَّ أَبِي الْغَاصِبِ مِنْ إِبْرَازِهِ  
أَخَذَ مِنْهُ كُلُّهُ حَتَّى يُقَرَّرَ  
وَقَدْ رَوَى يَحْيَى عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ

تَقْصُرُ عَنْ مَصَالِحِ الْبَرِيَّةِ  
خَارِجَةً عَنِ مُقْتَضَى الشَّرِيعَةِ  
بِالشَّرِّ وَالْأَذَى وَلَمْ يُشْتَهَرْ  
يُخْبِسُهُ لِكَشْفِ حَالِهِ الْحَكْمُ  
يُخْبَسُ مَنْ كَانَ خَلِيعًا مُجْرِمًا  
وَفِي يَمِينِهِ خِلَافٌ مَنْقُصِي  
\* \* \*  
لَهَا تَعَلَّقَ لَدَيْ ذِي الرُّوعِ (١)  
ذِي الْغَضَبِ وَالْفَسَادِ وَالْتَعَدِّي  
مَنَارَ مَا غَضَبَهُ حَتَّى الْقَبَسِ  
أَوْ صَوَّبَهَا مِنْ ذَلِكَ الْعَقَارِ  
وَحِيلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْغَاصِبِ  
وَاحْتَلَفَ لِتَفْسِي غَيْرِ مَا أَبْرَزْنَا  
وَنَالَ مَا حَازَ وَخَابَ الْغَاصِبُ  
حُدُودَ مَا ظَلَمَ بِإِبْرَازِهِ  
مِنْهُ بِشَيْءٍ ؛ عَنِ مُطَرِّفِ أُنْزِ  
تَكْلِيفَ ذَلِكَ الظُّلْمِ الْغَاشِمِ

(١) الرُّوعُ : هُوَ الْقَلْبُ ، أَوْ مَوْضِعُ الْفَرْعِ مِنْهُ ، أَوْ سِوَاهُ ، وَالْأَمْنُ وَالْعَقْلُ ، وَهَذَا الْمُرَادُ هُنَا .

بِأَنْ يَحُوزَ مَا عَلَيْهِ شَهْدًا  
فَإِنْ يَحُوزَ شَيْئًا لَهُ بِأَلِّ حَلْفٍ  
وَإِنْ يَحُوزَ مِنْ ذَلِكَ مَا لَا قَدْرَ لَهُ  
لِأَنَّهُ بِظُلْمِهِ بِالْحَمْلِ  
وَعَنهُ أَضْبَغُ رَوَى التَّضْيِيقًا  
حَتَّى يُعَيِّنَ لَنَا مَا قَدْ غَضِبَ  
فَإِنْ تَمَادَى قَائِلًا لَمْ أَجِرْ

﴿ فَرَعٌ ﴾

بِفَضِيهِ عَلَى الَّذِي قَدْ عَهِدًا  
وَلَيْسَ لِلطَّالِبِ إِلَّا مَا وَصَفَ  
قِيلَ لِمَشْهُودٍ لَهُ : انزِلْ مِثْلَهُ  
عَلَيْهِ أَوْلَى فِي قِيَاسِ الْعَدْلِ  
عَلَيْهِ : لِأَنَّ تَرْكُهُ طَلِيقًا  
مَعَ حَلْفِهِ وَذَلِكَ حَظٌّ مَنْ طَلَبَ  
حَلْفَ مَا غَضِبَ شَيْئًا وَبَرِي

وَمَنْ عَلَيْهِ الْحُكْمُ قَدْ تَقَيَّدَا  
فِي أَرْضِهِ أَكْثَرَ مِمَّا قَضِيَا  
وَأَنْكَرَ الْخَصْمُ فَإِنَّ الْيُسْتَنَّةَ  
بِحَلِّهِ وَحُوزِهِ بِيُسْتَنَّةٍ  
إِنْ لَمْ تَكُنْ يُسْتَنَّةً فَالْمُقَضِي

قَالَ : إِنْ خَصِمَهُ تَزِيدًا  
لَهُ بِهِ مِنْ أَرْضِهِ مُعْتَدِيَا  
عَلَيْهِ إِذْ عَلَيْهِ أَنْ يُعَيِّنَةَ  
لِكُلِّ مَا عَيَّنَهُ مُيِّنَةَ  
عَلَيْهِ أَجْدَرُ بِحُوزِ الْأَرْضِ

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

وَمَنْ يَقُولُ : غَضِبْتُ دِينَارًا يُؤَدُّ  
فَإِنْ تَكُنْ ثَقُودَةٌ مُخْتَلِفَةٌ  
وَإِنْ تَكُنْ رَدِيئَةً أَوْ نَاقِصَةً

الْجَيِّدِ الْوَازِنِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ  
أَدَّى وَأَقْسَمَ عَلَى طَبَقِ الصَّفَةِ  
كَانَتْ بِهَا الذِّمَّةُ مِنْهُ خَالِصَةً

وَإِنْ يَقُلْ : غَضَبْتُهُ ذَوَائِقًا <sup>(١)</sup> كَانَتْ رَدِيئَةً بِئْسَ نَاسِقًا <sup>(٢)</sup>

فَلَا تُصَدِّقْهُ ، وَقِيلَ إِنْ وَصَلَ كَلَامُهُ حُمِلَ مِنْهُ مَا احْتَمَلَ  
﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

وَإِنْ يَقُلْ : غَضَبْتُ فَاعِلَةٌ ذَبٌّ <sup>(٣)</sup> قُبِلَ مِنْهُ مَا بِهِ الْعُرْفُ غَلَبَ  
كَالْخَيْلِ ، فَالْبِرْدُونَ وَالْمُهْجِينُ <sup>(٤)</sup> يُقْبَلُ مِنْهُ لَهُمَا التَّعْيِينُ <sup>(٥)</sup>

وَكَالْبِقَالِ وَحَمِيرِ الْإِنْسِ لَا وَخَشِيَّتِهَا مَا لَمْ يَرِدْ مُتَّصِلًا  
وَلَيْسَ يُقْبَلُ الْعَبِيدُ وَالنِّعَمُ فَالْعُرْفُ قَدْ خَصَّصَ مَا بِالْوَضْعِ عَمَّ

﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾ وَمَنْ يَقُلْ : أَضْرَبِي وَأَفْسِدَا عَلَيَّ أَهْلِي وَأَطْبَاهَا لِلرُّدَى <sup>(٦)</sup>

(١) الثَّوَالِقُ: جمع «دائِق» بكسر الثون، وورد بفتحها، كما جزم به الأصمعي، وهو سلس الدرهم، والعامة تقول: «دوائق» بالياء، جمع «دائق» وهي لغة للعرب في «الدائِق» كما قالوا لـ «الحاتم»: «حَاتِم» ولـ «الذَّهَب»: «دَرَهَام» وقيل: إن «الثَّوَالِقُ» جمع «دائِق» بفتح الثون. والدائِق: معروف معرَّب .

راجع «الجمهرة» لابن فُزَيْد (٢/٦٧٦ - دلق) و«كتاب إفسار الفصح» للمزني (٢/٨٥٧) و«شرح الفصح للعرب» لابن الجُبَّان ص (٣١٠ - ٣١١) .

(٢) قوله: «بِئْسَ نَاسِقًا» أي عاطفًا بـ «ثم» ؛ لأنها من أدوات عطف النسق، وذلك بأن يقول: «غضبتهم ذرائعهم ثم كانت رديئة» .

(٣) مُرَاد النَّاظِم - حفظه الله - بقوله «فاعلة ذب» ، الذَّابَّة ، ويعلم في النظم في جميع مجوره أن ينظم الشاعر كلمة فيها رمز لازم كلمي مطلق، مثل «ذابَّة» و «الحاقلة» ونحوهما، وقد تعلَّر لفظ «ذابَّة» على الإمام الأعمش رحمه الله تعالى فلم يستطع نظمها فعبَّر بما يدل عليها بقوله:

أرسل الرُّكُوبَ إِلَى حَاجَةِ فَمَنْ لِي بِسَاعِلَةٍ مِنْ ذَبِّ

الاداد به شيخنا الشيخ «محمد الحسن» حفظه الله تعالى .

(٤) الْبِرْدُونَ: اسم يطلق على الذَّابَّة والبراديين من الخيل ما كان من غير نجاج العرب وقد وصفه المزني في «كتاب إفسار الفصح» (١/٣٩٠) بقوله: «والبِرْدُونَ من الخيل: القليل في جسمه، البطيء في جريه، القصير العنق، الذي ليس له جري كجري العرب» .

(٥) المُهْجِين: غير العتيق من الخيل، أي الذي ولته برذونة من حصان عربي .

راجع «تاج العروس» (١٨/٥٨٣ - هجن) .

(٦) أَطْبَاهَا: دعاها واستمالها .

راجع «أساس البلاغة»: ص (٢٧٦ - ط ب ي) .

وَتَقَلَّتْ مَالِي إِلَيْهِ ، وَأَتَى  
وَبَيَّتْ شَهْرَةَ مَنْ رَمَاهُ  
أَطِيلَ حَبْسُهُ مَعَ النَّكَالِ  
فَإِنْ بَدَتْ زَوْجَةً هَذَا الْمُدْعَى  
وَإِنْ فِي الْإِنْكَارِ تَمَادَى حُلْفَا  
﴿ مَسْأَلَةٌ ﴾

وَهَادِمٌ يَتَأَنَّ لِشَخْصٍ فِي بَلَدٍ  
مِنْ خَشَبٍ وَعَتَبٍ<sup>(١)</sup> فَسَأَلَهُ  
فَقَالَ : إِذَنْ مِنْ أَيْبِكَ مَا ادَّعَى  
لِحَاكِمٍ ، وَأَثَبْتَ الْهَنْمَ وَمَا  
يُقَالُ لِلْهَادِمِ : أَعْطَى الْقِيَمَةَ  
وَصِفَهُ كَيْ يُقَامَ طَبَقَ مَا تَصِفُ  
فَقَالَ : لَا عِلْمَ لَدَيَّْ بِالصِّفَةِ  
تَوْرُكًا<sup>(٢)</sup> وَلَدَدًا<sup>(٣)</sup> فَالْأَدَبُ

(١) تقدم تفسير جملة « مقطع الحق » في التعليق على البيت (١٣٥) .

(٢) عتب : جمع عتبة ، ويطلق على أسكفة الباب ، وهي عشبها التي توطأ ، أو العبة العليا منها ويطلق على النرج كذلك .

راجع « تاج العروس » ( ٢٠٠/٢ - ٢٠١ - عتب ) .

(٣) توركاً : أي تبطاً عن الحق ، وتخلطها عن القيام به .

راجع « أساس البلاغة » ( ٤٩٧ - ورك ) .

(٤) لدداً : أي خصومة شديدة .

راجع « مختار الصحاح » ص ( ٥٩٥ - ٥٩٦ - لدد ) .

وإن تمادى زاد في التشديد  
لجحده علم الذي ما جهله  
وقيل للطالب للقيمة : صف  
فإن يقل : لا علم لي ، فهو أحمق  
وصير في ذلك إلى أهل البصر  
يقال : ما تسع هذي الساحة  
وكيف يبني أهل هذي الحارة ؟  
إلى سوى ذلك من مسائل

\* \* \*  
وخامسُ الفصولِ : فيما يتدرج  
أغني به المضبوط بالعدوان

\* \* \*  
وسادسُ الفصولِ : في تأديب  
مثل الذي يوجد من ذي جراءة  
أو الذي توجد منه رائحة

\* \* \*  
وسابعُ الفصولِ : في الذي يجد  
أو يجد الرجل عند أهله

عليه بالإيقاع لا التهديد  
ولتعديه على ما ليس له  
كَمَا يَقَامُ الْبَيْتُ طَبَقَ مَا نَصِفُ  
بالعذر في الجهل لما كان استحق  
يقومونه بمقتضى النظر  
من البناء حسب المساحة  
بمدرينون أم حجارة ؟  
ومن فروع لأثر مسائل

\* \* \*  
في القصب والعداء من بيع الحرج  
كذلك الامتكرارة في الأيمان

\* \* \*  
كل خبيث ما جن مريب  
مع صبي فأتين أو امرأة  
من التبيد ذات عرف فائحة

\* \* \*  
في بيته السارق ذا العيش التكد  
فيشفي بجرحه أو قتله

وَاللِّصُّ وَالْبَحْثُ لِرَتْقِ الْفَتَى  
مِنَ السِّيَاسَةِ تُفِيدُ السَّائِلَا  
تَقَعُ فِي أَبْوَابِنَا الْفَقْهِيَّةِ  
مِنَ الطَّهَارَةِ إِلَى الْمِيرَاثِ

\* \* \*

بِكُلِّ مَنْ يَرْتَكِبُ الْجِنَايَةَ  
مَالٍ ، وَعَرِضٍ ، دِينَ <sup>(١)</sup> أَمِنْ تُرْتَكَبُ  
حُكْمُ الْخَوَارِجِ وَمَنْ مَعَهُمْ دَرَجٌ  
وَالْمُنْهَوِي مِنْ خَالِقِ سَحِيقِ  
جَلٍّ ، أَوْ الْمَلَانِكِ الْكِرَامِ  
أَوْ الصَّحَابَةِ ذَوِي النَّهْجِ السُّوِي  
وَالْعَائِنِ الرَّامِي بِسَهْمِ عَيْنِهِ  
وَالْحَبْسِ رَدْعًا: فَضْلُهَا الْخَادِي عَشْرُ  
بِالْحُكْمِ بِالتَّضْمِينِ لِلصُّنَاعِ  
بِكُلِّ مَا يَجُرُّ لِلضَّمَانِ

ثَامِنُهَا: فِي الْكَشْفِ عَنِ ذِي الْفِسْقِ  
وَتَاسِعُ الْفُصُولِ: فِي مَسَائِلَا  
وَمَا مِنْ الزُّوَاكِيرِ الشَّرْعِيَّةِ  
يَطْوِي فِجَاجَ الْفِقْهِ بِاخْتِثَاتِ

وَعَاشِرُ الْفُصُولِ : فِي التُّكَايَةِ  
وَهِيَ عَلَى نَفْسٍ ، وَعَقْلِ ، وَكَسْبٍ  
وَفِي الْجِنَايَةِ عَلَى الدِّينِ الدَّرَجِ  
وَالْحُكْمِ فِي الرَّدَّةِ وَالزُّلْدِيْقِ  
فِي سَبِّ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ  
أَوْ أَنْبِيَاءِ اللَّهِ ، سُحْقًا لِلْفُؤِي  
وَالسَّاحِرِ السَّائِرِ نَحْوَ حَيْثِهِ <sup>(٢)</sup>  
وَجَاءَ فِي التَّعْزِيرِ فِيهِ مُزْدَجَرُ  
وَقَدْ أَتَى تَالِيهِ فِي الْإِقْتَاعِ  
وَفِيهِ مَرٌّ مُرْخِي الْعَيْنَانِ

(١) ينقل صفحة الممزة إلى التوئين قبلها .

(٢) المَحْنُ - بفتح الحاء - : الملاك .

راجع « مختار الصحاح » ص ( ١٦٦ - ح ي ن ) .



عَلَى الْعُمُومِ أَوْ عَلَى الْجَارِ اقْتَصَرَ  
فَجَاءَ فِي الثَّلَاثِ بَعْدَ الْعَشْرَةِ

أَمَّا الْقَضَا بِمَنْعِ مَا فِيهِ ضَرَرٌ  
وَالْحَسْمُ لِلدَّرِيْعَةِ الْمُتَعَبِّرَةِ

\* \* \*

لِلثَّلَاثِ الْأَقْسَامِ كَالْكِتَابِ  
أَعْرَضْتُ عَنْهَا خَوْفَ تَطْوِيلِ مِثْلِ  
يَسْلُكُهَا فِي مَسَلِكِ الْفَهَارِسِ  
مِثْلَ شِرَاعِ فَلَكِهَا الْمَشْحُونِ  
إِذَا تَشَقَّبَ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ  
مُعْتَصِمًا مِنْ سَائِرِ الْقَوَاصِمِ  
بَعْدَ شَبَابِ مَرِّ عَنِّي وَالْقَضَى  
بِهِ عَلَيَّ الرَّفْقَ مِنْهُ فِي الْقَضَا  
مِنْ أُمَّةٍ بِالْحَقِّ يَغْدُلُونَا  
وَجَنَّةُ الْفِرْدَوْسِ لِي وَرِائِهِ (١)

وَهَذِهِ الْقُصُورُ كَالْأَبْوَابِ  
وَكَلُّهَا عَلَى قُصُورٍ يَشْتَمِلُ  
وَهَذِهِ عُجَالَةٌ لِلدَّارِسِ  
تَكُونُ مِنْ تَبْصِيرَةِ الْفَرَحُونِيِّ  
بِحِفْظِهَا يَعْرِفُ أَيَّنَ يَذْهَبُ  
أَخْتَمُهَا بِقَوْلَةِ ابْنِ عَاصِمٍ  
(وَذَاكَ لَمَّا أَنْ بُلِيَتْ بِالْقَضَا  
وَإِنِّي أَسْأَلُ مِنْ رَبِّ قَضَى  
وَالْحَمْلَ وَالتَّوْفِيقَ أَنْ أَكُونَا  
حَتَّى أُرَى مِنْ مُفْرَدِ الثَّلَاثَةِ (١)

تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) في قوله: «من مفرد الثلاثة» إشارة إلى الحديث المشهور «الفضاة لثلاثة» وهو حديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد الكثرة، وقد أخرجه أصحاب السنن والحاكم وصححه، ووافقه الذهبي وأخرجه غير هؤلاء كلهم عن يزيد بن يحيى عن أبيه وقد أخرجه الحافظ ابن حجر في جزء «كما صرح بذلك في الفتح (١١٩/١٣)»

(٢) من مقدمة الإمام ابن عاصم لأرجوزته «تحفة الحكام» (٨/١ - مع شرحها لمبارة وابن رحال).

مَقْنُونٌ

# شِرَاحُ الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ

بِعَنَّاوِينِ تَبَصَّرَةَ ابْنِ قَرْحُونِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على محمد رسول الله وعلى آله ومن اهتدى بهداه

أما بعد فقد اكملت على مشروع سلسلة المتونة العلمية المختارة الذي يعترزم بعون الله تعالى الشيخ أبو عبد الحميد المحمدي أنمازه حفظه الله تعالى وأمانته وأتم عليه نعمته ففرت بهذه الفكرة ورتبت بها لما لمست فيها من تعميم النفع بمتون منتقاة في صنوف متعددة مستوحاة من العلوم الإسلامية مقاصدا ومسائلهما. بارك الله في الشيخ وبلغه أملا فهدى بهم الله تعالى أهلنا لما هو بصدده علماء وديانة وكفاءة وكفافية. كتبه محمد سالم ابن محمد علي بن عبد الوهيد كان الله تعالى لهم وأوليا ثم وليا آمين صالح جمادى الآخرة سنة إحدى وعشرين . هـ

الشيخ القرطبي

محمد سالم بن محمد علي بن عبد الوهيد

ابن مشهور